دلَالَةُ الإعْرَابِ عَلَى المَعَاني بِتَحْلِيْلِ شَرِيفِ المَبَانِي-مدارسةٌ نحويةٌ في كتابِ النُّزْهَةُ البَهِيَّةُ بشرحِ الأربعينَ النَّوَوِيَّةُ للقيسيِّ-

The significance of the syntax of meanings by the analysis of Sharif al-Mabani - a grammatical study in the book «The Glorious Excursion» with the explanation of the forty years of al-Nawawi by al-Qaisi

م.د. وقاص سعدي غركان العمَّار

Waqas Saadi Gharkan Al-Ammar

دكتوراه في اللغة العربية وآدابها/ النحو،

قسم أصول الدين الفلوجة- كلية الإمام الأعظم (رحمه الله) الجامعة.

المدينة: الفلوجة / العراق

٨٧s.icloud.com_w

الملخص

هناك نصوصٌ كلما تقادمَ بها الزمنُ ازدادتْ عطاءً، ونفعًا وازدادَ المُتعلِّمُ بها عنايةً، وتجدُها أحدثَ حدَاثةً وأكثرَ جِدةً، وأشدَّ غَضَارةً، وأعذبَ ماءً، ونصوصُ الحديث الشريف: هي المصدرُ التالي لكلام الله في مجال الحياة والتشريع الإسلامي، ولنْ يكونَ غيرَ ذلك في مجال التشريع اللُّغوي، لِمَا بين الاثنين من ترابطٍ في المنهج، فكلامه (صلى الله عليه وسلم) من أفصح الكلام، وأسلوبه من أسمى الأساليبِ بعدَ القرآنِ الكريم، متميِّزًا بغزارةِ المادةِ، وثراءِ الألفاظِ، وكان له أثرٌ كبيرٌ في حفظ اللغة ولهاجاتها وغريبها، وفي إغنائِها في أصواتِها وألفاظِها، وتراكيبِها، وفي توثيقِها واحتجاجِها. وَقدْ اختارَ الإمامُ النوويُّ (رحمه الله) جملةً صالحةً من أصول السُّنَّةِ وأحاديث الأحكام عُرِفَتْ بـ(الأربعين النوويَّة)، وَقدْ تَلقَّى العلماءُ هذه الأحاديث بالقبولِ فكثُرَتْ الشروحُ على هذه الأحاديث، وقد كان لعلَّامة العراق الشيخ قاسم القيسي (رحمه الله) مشاركةً لطيفةً في شرح هذه الأحاديث، وانمازَ شرحُ الشيخ القيسي بأمرين، الأول: سلكَ طريقةً جديدةً في الشرحِ، وهي طريقةُ الافتراضِ في السؤالِ والجوابِ، والثاني: ذكرُ مسائلِ العربيةِ عن كلِ مسألةٍ، وأغلب توجيهاته في الشرح موافقةٌ لما ذكره قبله بقية الشرَّاح، وقد يزيد تفصيلًا عنهم في بعض المواضع. فأدرك الشارح في شرحه أهمية الإعراب والمعنى والعلاقة بينهما في طريقة عرض القواعد والتفسير فوظفَّها في فهم المعنى المراد من التوجيه النحوي لكلام النبي (صلى الله عليه وسلم).

الكلمات المفتاحية: الإعراب، المعنى، الحديث الشريف، تحليل

Abstract

There are texts that the more time passes، the more they become more generous and beneficial، and the one who learns them increases in care، and you find them newer، more fresh، more vegetative، and fresher water. Because of the interrelationship between the two in the curriculum، his speech (may God bless him and grant him peace) is one of the most eloquent of speech، and his style is one of the most sublime methods after the Holy Qur'an، distinguished by the abundance of material and the richness of words، and he had a great impact on preserving the language، its dialects and its strangeness، and in enriching it with its sounds and words. ، and its structures، and in its documentation and protest. Imam al-Nawawi (may God have mercy on him) chose a valid sentence from the origins of the Sunnah and hadiths of rulings known as (the forty al-Nawawis)، and scholars have received these hadiths with acceptance، so there are many explanations on these hadiths. The hadiths، and the explanation of Sheikh al-Qaisi was distinguished by two things، the first: he took a new way of explaining، which is the method of assumption in the question and answer، and the second: he mentioned Arabic issues for each issue، and most of his instructions in the explanation are in agreement with what was mentioned before by the rest of the commentators، and he may elaborate on them in some places.

In his explanation، the explainer realized the importance of syntax and meaning and the relationship between them in the way the rules and interpretation were presented، so he employed them in understanding the meaning intended by the grammatical guidance of the words of the Prophet (may God bless him and grant him peace).

Keywords: syntax, meaning, hadith, analysis

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتمُّ التسليم، على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمَّا بعد...

فإنَّ العلومَ تنالُ شرفها من شرف ما تتعلَّقُ به، ولا شكَّ أنَّ القرآن الكريم هو أشرفُ الكتبِ، ومن هنا فإنَّ العربيةَ مِنْ أشرفِ العلومِ؛ لأنَّها ما وُضِعَتْ ولا أُلِّف فيها إلَّا لخدمة القرآن الكريم وفهمه.

وما زال الحديثُ الشريفُ ثرًّا ينهلُ مِنْهُ أهلُ العلم على اختلافِ دراساتِهم، فمنه تُتخذُ الشواهدُ والأمثالُ، وهو عونٌ على فهمِ القرآنِ الكَريم، من هذا المنطلق تبرزُ أهميةُ هذه المادة.

فهناك نصوصٌ كلما تقادمَ بها الزمنُ ازدادتْ عطاءً، ونفعًا وازدادَ المُتعلِّمُ بها عنايةً، وتجدُها أحدثَ حدَاثةً وأكثرَ جِدةً، وأشدَّ غَضَارةً، وأعذبَ ماءً، ونصوصُ الحديث الشريف: هي المصدرُ التالي لكلام الله في مجال الحياة والتشريع الإسلامي، ولنْ يكونَ غيرَ ذلك في مجال التشريع اللُّغوي، لِمَا بين الاثنين من ترابطٍ في المنهج، فكلامه (صلى الله عليه وسلم) من أفصح الكلام، وأسلوبه من أسمى الأساليبِ بعدَ القرآنِ الكريم، متميِّزًا بغزارةِ المادةِ، وثراءِ الألفاظِ، وكان له أثرٌ كبيرٌ في حفظ اللغة ولهاجاتها وغريبها، وفي إغنائِها في أصواتِها وألفاظِها، وتراكيبِها، وفي توثيقِها واحتجاجِها.

وَقدْ اختارَ الإمامُ النوويُّ (رحمه الله) جملةً صالحةً من أصول السُّنَّةِ وأحاديث الأحكام عُرِفَتْ بـ(الأربعين النوويَّة)، واسمها العلمي: (الأربعين في مباني الإسلام وقواعد الأحكام)، وَقدْ تَلقَّى العلماءُ هذه الأحاديث بالقبولِ فكثُرَتْ الشروحُ والحواشي والتقريرات على هذه الأحاديث المختارات، وانطوتْ تلكَ المصنفاتُ على

مخبوءاتٍ نحويةٍ وصولًا لتحقيق المعنى المراد.

وقد كان لعلَّامة العراق الشيخ قاسم القيسي (رحمه الله) مشاركةً لطيفةً في شرح هذه الأحاديث، ووُسِم شرحه بـ(النُّزْهَةُ البَهِيَّةُ في شرحِ أحاديثِ الأَرْبَعينَ النَّوَوِيَّة)، وبعد أنْ غابَ هذا الشرحُ عن الأنظارِ واختفى، فقدْ أظهرهُ الدكتور (محمد غازي البغدادي) -جزاه الله خيرًا- بعدْ أنْ حصلَ على نسخةٍ منهُ بشقِ الأنفسِ، فأعادَ طَبْعَهُ، وعلَّقَ عليه بما تَيسَّرَ، وانمازَ شرحُ الشيخ القيسي بأمرين:

الأول: سلكَ طريقةً جديدةً في الشرحِ، وهي طريقةُ الافتراضِ في السؤالِ والجوابِ، فيفترضُ أنَّ سائلًا يسأل وهو يجيبُ على سؤالِه.

والثاني: ذكرُ مسائلِ العربيةِ عن كلِ مسألةٍ فهو القائلُ: «بيد أنَّ الفقير يحبُ الإحكامَ والإتقان حسب الإمكان، بناءً على أنَّ من عمل عملًا فليتقن، أو فليحكمه، فما من مسألةٍ نحويةٍ، أو صرفيةٍ، أو لُغويةٍ، أو فقهيةٍ أو اعتقاديةٍ إلَّا أحصاها»[1].

ووسم هذا البحث بعنوان: (دلالةُ الإعرابِ على المعاني بتحليلِ شريفِ المباني-مدارسةٌ نحويةٌ في كتابِ النُّزْهَةُ البَهِيَّةُ بشرحِ الأربعينَ النَّوَوِيَّةُ للقيسيِّ-)، واقتضتْ طبيعةُ المنهجِ العلمي أَنْ يكونَ في مبحثين، مسبوقين بمقدِّمةٍ بيَّنْتُ فيها الغرضَ من الدِّراسةِ وأهميتِها، وتمهيدٌ بعنوان: (تنويرُ الأذهانِ بمقاصدِ العنوان) ومتلوين بخاتمةٍ بيَّنتُ فيها أهمَ النتائجِ التي توصَّلتُ إليها، وكان المبحثُ الأول بعنوان: (المعنى فرعُ الإعرابِ)، والمبحثُ الثَّاني بعنوان: (عوارضُ التركيب).

وفي الختام أتوجهُ بالشكرِ الجزيلِ والثناءِ العاطرِ إلى كلْ مَنْ أعانَنِي في هذا البحث، ولا أدَّعي الكمالَ في عملي فهو وصفٌ جعلَهُ اللهُ لذاتِهِ لا ينازعُهُ في ذلك أحدٌ، وحسبي

(١) النزهة البهية: ١٧.

أنِّي لَمْ أدَّخِرْ فيه جُهدًا، وحاولتُ قَدَرَ المستطاع، ورحمَ اللهُ المزنيّ حين قال: «لوْ عُورضَ كتابٌ سَبْعينَ مرةً لَوُجِدَ فيه خَطَأ، أبَى اللهُ أن يكونَ كِتَابٌ صَحِيحًا غَيْرَ كِتابِهِ»[1]، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد

تَنْويرُ الأذْهانِ بمَقَاصدِ العُنوان

الإعرابُ ودلالتُه على المعاني

كان مستقراً في ذهنِ علمائِنا الاوائل قضيةُ الإعرابِ والمعنى والعلاقةُ بينهما، فنرى الزجاجيّ عندما يعلِّلُ لقضية الأصلِ في الإعرابِ و وظيفتِه فيرى: إنَّما دخلَ؛ ليفرق بين الفاعلِ والمفعولِ، والمالكِ والمملوكِ، وسائرُ ما يعتورُ الأسماءَ مِنَ المعاني[2]، ويعقدُ ابن جنيّ في الخصائصِ بابًا أسماهُ: «بابٌ في الفرقِ بين تقديرِ الإعرابِ وتفسيرِ المعنى» [3]، ويرى أنَّ العلاقةَ بينَهُمَا تكمنُ في: «أنْ يكونَ تقديرُ الإعرابِ على سمتِ تفسيرِ المعنى، فهوَ ما لا غايةَ وراءَه، وإنْ كانَ تقديرُ الإعرابِ مخالفًا لتفسيرِ المعنى تقبَّلتَ تفسيرَ المعنى على ما هو عليه وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيءٌ منها عليك»[4]، ويذكر لنا السكاكيّ: أنَّ قانونَ علم النحو قائمٌ على: أنَّ كلَ واحدٍ من وجوه الإعراب دالٌ على معنى[5].

---

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق:- ١/ ١٤.
(٢) ينظر: الايضاح في علل النحو: ٧٦.
(٣) الخصائص: ١/ ٢٨٣.
(٤) الخصائص: ١/ ٢٨٣.
(٥) ينظر: مفتاح العلوم: ٢٥١.

ويبين لنا أبو بكر الزبيديّ بأنَّ الفيصلَ الوحيد لفهم المعاني عن اللبس هو: الإعراب فيقول: «ولَمْ تزلْ العربُ تنطقُ على سجيتِها في صدرِ اسلامِها وماضي جاهليتِها، حتى أظهرَ اللهُ الإسلامَ على سائرِ الأديانِ فدخلَ الناسُ فيه أفواجًا، وأقبلوا عليه إقبالًا واجتمعتْ فيه الألسنةُ المتفرقةُ واللغاتُ المختلفةُ، فغشى الفساد في اللغة العربية، واستبانَ منه في الإعرابِ الذي هو حليُّها والموضعُ لمعانيها»[1].

ومجملُ المعنى الذي يتبيَّنُ مِنْ هذه النصوص: إنَّ غايةَ الإعرابِ والفائدةُ منه هو: الإبانةُ عَنْ المعاني، وبيانُ مَا للكلمةِ في الجملةِ من قيمةٍ نحويةٍ، أو معنًى إعرابيًا، وهذا الفهمُ السليمُ للإعرابِ الذي يتلاءمُ مع طبيعةِ الدرسِ اللُّغويّ، وأَسرارِ التأليف.

وكانتْ هذه القضيةُ ميدانًا يتنافسُ فيه المعربونَ؛ لإظهار قدُراتهم العلمية، وخيرُ ما يمثّلُ هذا التوسعُ في الإعرابِ ما ورد عند معربي القرآنِ الكريم، إذْ تضمنتْ نتاجاتُهُمْ الكثيرَ مِنَ التأويلِ والتقديرِ، وَتَبِعَهُم علماءُ الحديث النبويّ الشريف، إلَّا أنَّ العنايةَ كانتْ في كتبِ القرآن الكريم أكثر وأكبر، فالذين شرحوا الحديثَ النبويّ الشريف حاولوا بيانَ ما يحتمِلَه النصُ مِن الوجوهِ الإعرابيَّة، ومِنْهم شيخُنا (رحمهُ الله).

التعريف بالشيخ قاسم القيسي وكتابه

يعدُ الشيخُ قاسمُ القيسيّ (رحمهُ لله) مِنْ علماءِ العراقِ الأفذاذُ، وقلَّمَا نَجدُ مِنْ كَتَبَ عَنْ حَيَاتِه، حتَّى مَنْ حقَّقَ كتابَهُ (النُّزْهَةُ البَهِيَّةُ) فَقَدْ ذكرَ-جزاه الله خيرًا- مَا وَقَفَ عَنْهُ ذكرًا مُوجزًا واكتَفَى بمصدرين فقطْ، اعتمدَ عليهما في التَّعريفِ بالشيخ، ولعلَّنَا نجدُ غرضَنا المنشود، بعد بحثِنا عنْ المقصودِ، بما كَتَبَهُ عالمُ العربيَّةِ شيخُنَا الدكتور (يوسف

(١) طبقات النحويين واللغويين: ١١.

خلف محل العيساوي) في عنايته، لكتاب الشيخ قاسم القيسي(الزَّهرِ اللَّطيفِ، في مسالكِ التَّأليف)، فقدْ أجادَ بالذِّكرِ والتَّعريفِ، وذكرَ أنَّ هناكَ جوانب كثيرةً في حياته العلميَّةِ، تحتاجُ إلى بحثٍ، وسأكتبُ في هذه الصفحاتْ ترجمةً عَنْ حياتِهِ مقتديًا بِمَا أسلفَهُ الفاضلان قَبْلي، ومنَ الله التوفيق.

اسمه، وكنيته، ونسبه:

هو الشيخ قاسم بن أحمد بن خليل بن حمد بن حسين بن خلف بن ابراهيم بن سلطان ابن ملا يوسف القيسي الحنفي البغدادي[١].

ويُكَنَّى بـ(أبي عبد الوهاب)[٢]، ولقَّبَه شيخَهُ (عبد السلام أفندي الشوَّاف) بـ (أبي الهدى موفق الدين) [٣]، وشُهْرتُهُ بـ(قاسم أفندي القيسي)، وينسبُ إلى قبيلةِ قيس عيلان العربية المعروفة.

مولده، ونشأته، ووفاته:

ولِدَ الشيخ: في بغداد لأبوين كريمين، عام: (١٢٩٣ه-١٨٧٦م) في أصح الأقوال[٤].

نشأ الشيخ في حجر والده (الملا أحمد بن خليل)، ونُعِتَ الشيخ القيسيّ عند مترجميه بأنَّه مِنَ الحَفَظَةِ المتقنين، الذين تنوَّعتْ عندهم المعارفُ، وذلك بتحصيلِ أصولِهَا، وحفظِ متونِهَا، قال السهروردي: «وقد حفظَ المترجَّم المتون من سائر الفنون، وإنَّ القارئ عليه في أي علمٍ كان يجده بحرًا متلاطمِ الأمواجْ، بيانـه عـذبٌ فراتٌ سائغٌ

(١) ينظر: لوامع الأنوار البهية: ٥، ولب الألباب: ٢/ ٣١٢-٣٢٥، والزهر اللطيف: ١٤، مقدمة المعتني.

(٢) ينظر: البغداديون: ١٥٥.

(٣) ينظر: ينظر: الزهر اللطيف: ١٤، مقدمة المعتني.

(٤) ينظر: لب الألباب: ٢/ ٢١٣، والزهر اللطيف: ١٤-١٥، مقدمة المعتني.

شرابه، لا ملـح أجاج وذلك؛ لقوة حفظه، وتوقد ذاكرته، وإنه لكعبة علم مفتوحة الأبواب بوجوه الطالبين والمستفيدين، والمترددين من المستفتين، عاكفا على مطالعة الأسفار، في - حلك الإظلام وانبلاج الإسفار، لا يعتريه سأم، ولا يعتوره ضجر، اتَّخذ الكتب العلمية جليسه، والتحرير سميره»[1].

وعرف العراقيون الشيخ: بأنَّه رجل العلم والتقى الذي لا تأخذه في الله لومة لائم، كما عرفته كلية الشريعة في بغداد فكان من خيرة اساتذتها، والمربي لتلاميذها.

ويُعتَبَرُ مجلِسُه على شاطئ دجلة بمحلةِ السفينة بالأعظمية من أفضلِ مجالس بغداد وأَنْفَسَها، ويختلفُ إليه العلماءُ والوجهاءُ، ويلتقي فيه الطلبةُ والبلغاءُ والشعراءُ من كل حدٍ وصوبٍ[2].

وفاته

توفي الشيخ القيسي (رحمه الله) في الساعات الأولى من صبيحة يوم الأحد ٢٧ محرم الحرام- ١٣٧٥=١١ أيلول ١٩٥٥م، فكان لنعيه حزنٌ وأسى ليس في العراق فحسب بل في بلاد العرب وديار الإسلام[3].

ودفن في مقبرة القادرية، وكان يوم وفاته من الأيام المشهودة في بغداد، حيث خرجت بغداد عن بكرة أبيها مشيعة جثمان رجل العلم والفضل، من داره في الأعظمية إلى مقره الأخير مشيا على الأقدام[4].

---

(١) ينظر: المصادر السابقة نفسها.

(٢) ينظر: النزهة البهية: ٩، مقدمة المحقق.

(٣) ينظر: لوامع الأنوار البهية: ١٢-١٥.

(٤) ينظر: البغداديون: ١٥٧، والزهر اللطيف: ٤٢، مقدمة المعتني.

المبحث الأول
المعنى فرع الإعراب

توطئة

ذكر المعربونَ شرطًا أساسًا في الإعرابِ وهو عدمُ فسادِ المعنى، وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ العلاقةَ واضحةٌ بين المعنى والإعراب لا تخفى على مَنْ يتأملها، وعناصرُ المعنى كانتْ من جملةِ الأمور التي أُخِذَتْ بالحسبان منذُ أنْ بدءَ التصنيفُ النحويّ، ذلك أنَّ المفسرينَ حين أخذوا ينظرون في القرآن الكريم ويفقهونَ مقاصِدَهُ قادهُمْ عملهم إلى تلمُّس المعنى، وتحديدِ المرامي والمقاصد[١].

إذاً لا يمكن أنْ يكون الإعرابُ وحده الفيصلُ في دلالة الكلمات دون النظر إلى المعنى فاذا كان المعنى فاسدًا فلا فائدةَ من الاعراب. لذلك فقد حاولَ بعضُ العلماء التوفيق أو التوافق بين قواعد الإعراب والمعنى من خلال وضع قواعد وأصول لهذا العلم، تؤصِّله وتعينُ المعربَ على اختيار الوجه الأوفقِ والأسلم، وذلك أنَّه كان ترجيح بعض الأوجه الإعرابية على بعض ضربًا من ضروب التفسير[٢]، لذلك كان من الضروري أنْ يجمعَ المعربُ بين مراعاةِ القواعد النحوية وبين سلامة المعنى، ويعد هذان الأمران ركنًا أصيلًا في عملية الإعراب لذلك لا يصح أنْ يؤخذ باحدهما ويهمل الآخر، بل المعرب الحذق من يستطيعُ أنْ يوفق بينهما فيأتي إعرابه موصلا إلى مراد النص عبر أرجح الأساليب النحوية[٣]، وهذا الأمر مقرراً عند النحويين

(١) ينظر: المعنى وبناء القواعد النحوية: ٦٨.
(٢) ينظر: الاشارة إلى الايجاز في بعض انواع المجاز: ٣٣٨.
(٣) ينظر: الاثر العقدي في تعدد التوجيه الاعرابي ٨٣.

أنفسهم فقال ابن جني: « إنْ أمكنكَ أنْ يكون تقديرُ الإعرابِ على سمت تفسيرِ المعنى فهو ما لا غايةَ وراءَهُ، وإنْ كان تقديرُ الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبَّلتَ تفسير المعنى على ما هو عليه، وصَحَّحْتَ طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ منها عليك وإياك أنْ تسترسلَ فتُفسِّرَ ما تؤثرَ أنْ تصلحه [1]».

ثم ذكر ابن هشام في المغني أنَّ المعربَ إذا راعى «ما يقتضيه ظاهرُ الصناعة ولا يراعي المعنى، وكثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك وأولُ واجب على المعرب أنْ يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً» [2].

وكثيرًا ما وردَ عند الشيخ (رحمه الله) في توجيهه اختلاف الأوجه الإعرابية في الرفعِ، والنصبِ، والجرِ، فيردُ الاسمُ المرفوع محتملًا للابتداء والخبر والفاعل، ويرد الاسم المنصوب محتملًا للمفعولية، والمصدرية وغير ذلك، وهذا التعدد في الوجوه الإعرابية ضربًا من ضروب التوسع، وكانت هذه القضية ميدانًا يتنافس فيه المعربون؛ لإظهار قدراتهم العلمية، وخير ما يمثل هذا التوسع في الإعراب ما ورد عند معربي القرآن الكريم، إذ تضمنتْ نتاجاتُهم الكثيرَ من التأويل والتقدير، وتبعهم علماء الحديث النبوي الشريف، إلَّا أنَّ العنايةَ كانتْ في كتب القرآن الكريم أكثر وأكبر، فالذين شرحوا الحديث النبوي الشريف حاولوا بيان ما يحتمله النص من الوجوه الإعرابية، ومنهم شيخنا (رحمه الله) ومن ذلك:

-التوسع بين الاتباع، والقطع بالرفع والنصب:

(الاتباع والقطع)

يقولُ النحويون في باب البدل: «وما فصِّل به مذكور، وكان وافياً، ففيه: (البدل

(١) الخصائص: ١/ ٢٨٣-٢٨٤.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٥٨٢.

والقطع)، نحو: مررت بالرجال: زيد وعمرو وخالد»[1]، فكلمة (زيد) يجوز فيها الرفع على الابتداء، والخفض على البدلية (بدل كل من كل).

وممَّا ورد عند الشيخ (رحمه الله) في هذا الموضع شارحًا للحديث النبوي الشريف: « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ، شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ،...»[2]، فقال مفترضًا:

«فإن قيل: ﴿كم﴾ وجها من الإعراب يجوز في لفظ شهادة أن لا إله إلَّا الله؟ ...أجيب: بأنَّه يجوز فيه: الرفع، والنصب، والخفض، أَمَّا على الرفع فعلى أنَّه خبر محذوف، أي: أحدها شهادة (أنْ لا إله إلَّا الله)، أو على أنَّه مبتدأ حُذِف خبره، والتقديرُ: منها شهادة (أنْ لا إله إلَّا الله)، وأمَّا النصب فعلى: أنَّه مفعول لفعل محذوف تقديره أعني، وأمَّا الخفض فعلى أنَّه بدل كل من كل، والبدل من (خمس) هو مجموع المجرورات المتعاطفات لا كل واحد منها»[3].

وكلامه موافق لما ورد عند شرَّاح الحديث النبوي الشريف[4]، وزاد عنهم تفصيلًا في بيان كونه بدل كل من كل، ولا يصح أنْ يكونَ بدل بعض من كل فقال: «فإن قيل: لِمَ لا يجوز أنْ يكون بدل بعض من كل؟ ... أُجيبَ: بأنَّه حينئذٍ يحتاجُ إلى تقديرِ رابطٍ وهو تكلُّف»[5].

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٤٣٩، وهمع الهوامع: ٣/ ١٥٤.

(٢) صحيح البخاري: ١/ ١١، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم بني الإسلام على خمس، رقم: (٨)، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم بني الإسلام على خمس برقم: (١٦).

(٣) النزهةُ البهية: ٤٥.

(٤) ينظر مثلًا: الكواكب الدراري: ١/ ٨٧، واللَّامع الصبيح: ١/ ١٢٣، وعمدة القاري: ١/ ١٢٠.

(٥) النزهةُ البهية: ٤٥.

وورد عنده أيضا في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلاَّ بِإِحْدَى ثَلاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِيْ، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِيْنِهِ المُفَارِقُ للجماعَةِ»[1].

فقال مفترضًا: «فإن قيل: ما المراد بثلاث خصال؟ وما بعده يقرأ بالجر على البدلية من خصال ثلاث، وهي ليست نفس الخصال بل أصحاب الخصال؟...أُجيب: بأنَّ الكلام على حذف مضاف تقديره: خصلة الثيب الزاني، وقصاص النَّفس بالنَّفس، وترك التارك لدينه، ويجوز الرفع على أنَّه خبر أي: (هي) (أو) المبتدأ أي: (منها)، والثاني أولى، ويجوز نصبه على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره أعني»[2].

-التوسع بين المبتدأ والخبر:

وما ذكره الشيخ في تأويل المرفوع، بين المبتدأ والخبر، وهو كون الخبر محذوفًا في الحديث الأول نجده عند السيوطي[3] خلافًا لباقي الشرَّاح[4]، وذكر النحويون مواضع حذف المبتدأ والخبر يطول المقام لذكرها هنا[5]، ولم يذكر الشيخ ترجيحًا لأي من القولين، أمَّا في الحديث الثاني فقد رجح الشيخ كونه مبتدأ والخبر محذوفًا وهو ما لم يذكره أحدًا من الشرَّاح.

وإذا لم نجد المواضع ودَارَ الْأَمرُ بَين كَون الْمَحْذُوف مُبْتَدأ وَكَونه خَبرا فَأَيّهمَا أولى؟

---

(١) صحيح البخاري: ٩/ ٥، كتاب الديات، برقم: ٦٨٧٨، وصحيح مسلم: ٣/ ١٣٠٢، كتاب: القسامة والمحاربين والديات، باب: ما يباح به دم المسلم، برقم: ١٦٧٦.

(٢) النزهةُ البهية: ٩٠.

(٣) ينظر: عقود الزبرجد: ٢/ ١٥.

(٤) ينظر مثلًا: الكواكب الدراري: ١/ ٨٧، واللَّامع الصبيح: ١/ ١٢٣، وعمدة القاري: ١/ ١٢٠.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٨٦-٢٨٧، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٠٨٦-١٠٨٧، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٤٩٠.

قيل: الأولى كَون الْمَحْذُوف الْمُبْتَدَأ؛ لِأَن الْخَبَر محط الْفَائِدَة، وَقيلَ: الأولى كَونه الْخَبَر لأَنَّ التَّجَوُّز فِي آخر الْجُمْلَة[1]، وهذا ما سار عليه الشيخ في الموضع الثاني، والوجهان لا يمتنعان وهذه سعة في العربية.

-النصب:

جاز في الحديثين القطعُ الى النصب، وتكون مفعولًا به لفعلٍ محذوف تقديره: (أعني)، وحذف الفعل كثيرًا في كلام العرب حذفًا جائزًا، أو واجبًا إذا انكشف به المعنى، وأُمِنَ اللبس، ولا يكون هذا الحذف في السياق اللغوي إلَّا بوجود ما يدل على الفعل المحذوف من قرائن لفظية (مقالية)، أو حالية (مقامية)[2]، والغرضُ من حذف الفعل من التركيب هو تحقيقُ الإيجازِ وتوفيرِ الجهدِ والطاقة؛ لدوران ذلك على ألسنةِ العرب، وكثرة حاجتهم إليها، فالاقتصاد والاختصار فيها مطلوب، والحذف منها مطلوب[3].

وما ورد عند الشيخ هو حذفٌ للفعل مع فاعله، وذكر ابن جني هذا الضرب من الحذف بقوله: «أن تحذفه والفاعل فيه، فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة، وذلك نحو: (زيدًا ضربْتُهُ)؛ لأَنَّكَ أردتَ: (ضَربْتَ زيدًا)، فلمَّا أضمرت (ضربت) فسَّرته بقولك: (ضربته)، وكذلك قولك: (أزيدًا مررت به)...»[4]. فهو باب الاختصار.

(١) ينظر: همع الهوامع: ١/ ٣٩٠.
(٢) ينظر: ينظر: ضوابط الفكر النحوي:٢/ ٤٩٢، ٤٩٦.
(٣) ينظر: من نحو المباني إلى نحو المعاني:١٤٢.
(٤) الخصائص: ٢/ ٣٨١، وينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٧٥، وشرح المفصل: ٢/ ٤٠١-٤٠٤، ومغني اللبيب: ٦٥٧.

التوسع في الإعراب بين الرفع والجزم:

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في الحديث الشريف: عَن مُعَاذ بن جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: قُلتُ يَا رَسُولَ الله أَخبِرني بِعَمَلٍ يُدخِلُني الجَنَّةَ...» [1]، وقال الشيخ مفترضًا: «فإن قيلَ: ورد في الحديث قوله: (أَخبِرني بِعَمَلٍ يُدخِلُني الجَنَّةَ) هل لفظ (يدخلني) مرفوع أم مجزوم؟ ... أجيب: بأَنَّه يقرأُ بالرفع على أَنَّه صفة لعمل إمَّا مخصصة، أو مادحة، أو كاشفة، فإنَّ العمل إذا لم يكن بهذه الحيثية كأَنَّهُ لا عمل في الحقيقة، وقيل يقرأُ بالجزم على أَنَّهُ جواب الأمر أي: أخبرني بعمل إنْ تخبرني به يدخلني الجنة على أنَّ الخبر وسيلة للعمل والعمل ذريعةٌ للإدخال»[2].

يقول النحويون في باب جزم الفعل المضارع: إذا لم تقصد الجزاء ترفع الفعل المضارع، ويأتي المرفوع على عدة أوجه[3]، وذكروا منها: الصفةُ كما في الحديث الشريف.

وأمَّا رواية الجزم: فلم أقف على أحدٍ من شرَّاح الحديث الذين ذكروا صحتها[4]، ومنهم من ذكر وجه الرفع فقط[5]، وحجة من أنكر رواية الجزم؛ لأنَّها لا تستقيم روايةً ولا معنى، أمَّا الرواية: فغير معلومة، وأمَّا المعنى: فاستقامته صح الجزم فيه كان جزاء الشرط محذوفًا، تقديره: أخبرني إنْ عملته يدخلني الجنة، والجملةُ الشرطيةُ بأسرها صفة لـ(عمل)، أو جوابًا للأمر، وتقديره: أن إخبارَ الرسول (صلى الله عليه وسلم) لما كانَ وسيلةً إلى عمله، وعمله ذريعةً إلى دخولِ الجنَّة، كان الإخبار سببًا بوجه ما إلى إدخال

(١) أخرجه الترمذي: ٥/ ١١، أبواب الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، الحديث (٢٦١٦).
(٢) النزهةُ البهية: ١٧٢-١٧٣.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٣٧٩، شرح التصريح: ٢/ ٣٨٣.
(٤) ينظر: المفاتيح في شرح المصابيح: ١/ ١٢٧، والكاشف عن حقائق السنن: ٢/ ٤٨٤، وعقود الزبرجد: ٢/ ٢٦٧، وارشاد الساري: ٣/ ٣.
(٥) شرح المصابيح: ١/ ٦٢.

العمل إياه الجنة. إذا جعل (يدخلني) جواب الأمر، يبقى (بعمل) غير موصوف، والنكرة غير الموصوفة لا تفيد. والجواب: أنَّ التنكير فيه للتفخيم أو النوع، أي: بعمل عظيم أو معتبر في الشرع، بقرينة قوله: (سألتني عن عظيم)، ولأن مثل سيدنا معاذ (رضي الله عنه) لا يسأل من مثله (صلى الله عليه وسلم)، بما لا جدوى له[1]، ومثله ورد قوله تعالى: (يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ) [2]، فَقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَعَاصِم وَابْن عَامر وَحَمْزَة: (يَرِثنِي وَيَرِث) برفعهما، وَقَرَأَ أَبُو عَمْرو والكسائى (يَرِثنِي وَيَرِث) جزمًا فيهما[3]. وحُجتُهم في الجزم: هي وجود معنى الشرط فيه[4].

وقيل: إنَّ رواية الرفع أَجود[5].

والتخريج الثاني لرواية الجزم: بأنَّها بنفس الأمر، لما تضمن من معنى الشرط، قال الطيبي: «والحاصل أنَّ في مثل هذا مذهبين: أحدهما: مذهبُ الخليل وهو أن يجعَلَ الأمرُ بمعنى الشَّرطِ، وجوابُ الأمر جزاءً. والثاني: مذهب سِيبوَيه وهو أنَّ الجوابَ جزاءُ شرطٍ محذوفٍ ، وعلى التقديرين: التركيب من إقامة السَّبب الذي هو الإخبارُ لأنَّ الإخبار إنما يكون سببًا للعمل إذا كان المخاطَب مؤمنًا، معتقدًا، موافقًا»[6]، ولمْ أقف على قول سيبويه في الكتاب، ونقل ذلك أيضًا الشاطبي قال: «اختلفوا في الجازم ما هو؟ فمنهم من جعل الجزم بـ (إن) مقدرة، كأنه قال: إن تكرمني أكرمك، ثم وضع

(١) ينظر: المفاتيح في شرح المصابيح: ١/ ١٢٧، والكاشف عن حقائق السنن: ٢/ ٤٨٤، وعقود الزبرجد: ٢/ ٢٦٧، وارشاد الساري: ٣/ ٣.

(٢) سورة مريم، من الآية: ٦.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات: ٤٠٧.

(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٢٣٥.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٥، والجامع لأحكام القرآن: ١١/ ٨١.

(٦) الكاشف عن حقائق السنن: ٢/ ٤٨٤، وشرح الأربعين للمنَّاوي: ٨٥.

الأمر موضع الشرط، ومنهم من جعل الجزم بنفس الأمر، لما تضمن من معنى الشَّرط، وكلام سيبويه يحتمل الأمرين، وهو أظهر في الثاني، وإليه ذهب المؤلف (ابن مالكٍ)، واختار ابنه الأول، والخطب في المسألة يسيرٌ، وكلاهما محتمل مما يقال به، فلا حاجة إلى الإكثار»[1]، فعلى هذا وعلى القراءة القرآنية الكريمة: تكون رواية الجزم صحيحةً فصيحة.

التنكير والتنوين:

النكرةُ لغةً: نقيضُ المعرفةِ، وهي الجهلُ بالشيءِ، ونكَّرَ الشيءَ وأنكرهُ: لم يقبله قلبه، ولمْ يعترفْ به لسانُه، وهي خلافُ الاعتراف[2].

واصطلاحًا: هي الاسم الواقع على كل شيءٍ من أمَّته، لا يخصُ واحدًا من الجنس دون سائرِه، وذلك نحو: (رجل، وفرس، وأرض)[3]، وبعبارةٍ أدق فهي: «ما لم تخصَّ الواحدَ بجنسه نحو: رجل، وغلام»[4].

ولكلٍ منْ التنكيرِ والتعريفِ موضعُه، والأسبابُ التي تدعو إليه، فقدْ يَحسنُ تنكيرُ كلمةٍ في موضعٍ، ولا يحسنُ في موضعٍ آخر، وذلك: حسب السياق في الكلام والمعنى المقصود.

وللتنكير عدةُ أغراضٍ تفهم من القرائن وسياق الكلام من أهمها:

-التعظيم والتفخيم: بمعنى أنَّه أعظم من أن يعرِّف قال تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا

(١) المقاصد الشافية: ٦/ ٧٢.

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٥/ ٤٧٦: نكر، ولسان العرب: ٦/ ٤٥٣٩: نكر.

(٣) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٧٦.

(٤) اللمع في العربية: ٩٩.

رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ)[1] فنكَّر هدى للتعظيم والتفخيم، أي: هدى عظيم فخم جليل[2].

وممَّا ورد عند الشيخ في هذا الموضع شرحه[3] للحديث النبوي الشريف الذي ورد عن أبي نجيح العرباض بن سارية قال: «وعَظَنا رَسُولُ اللهِ مَوعِظَةً وَجِلَت مِنهَا القُلُوبُ وَذَرَفَت مِنهَا العُيون...»[4] وقال الشيخ مفترضًا: «فإن قيل: ما وجه التنكير والتنوين في قوله: (وعَظَنا مَوعِظَةً) فالجواب: الإتيان بالمصدر المنكَّر تأكيد وتعظيم للموعظة، وتفخيم لشأنها، بدليل ما ذكر بعدها من التفسير حيث قال: (وَجِلَت مِنهَا القُلُوبُ وَذَرَفَت مِنهَا العُيون)»[5].

وممَّا انفرد فيه الشيخ في هذه المسألة عن ابن حجر الهيتمي (رحمه الله)[6] هو التعليل لما ذكر، فهو لا يكتفي بذكر المسألة بل يعلل لها.

معاني الحروف

تعدُّ الحروفُ من مقومات الجملةِ في اللغة العربيةِ، وهي تقومُ على الترابطِ بين عناصرِها وأجزاءِ التعبير فيها، ومن الحروف التي تقوم بربط أجزاء الكلام بعضه ببعض (حروف الجر، وحروف العطف)، وهي التي يطلق عليها (روابط). ويتفق النحاةُ على أنَّ الحرف لا يظهر معناه إلَّا في غيره عند مجيئه مركباً بالجملة النحوية لذلك شبه بطرف الشيء؛ لأَنَّ الطرفَ يعتمدُ على غيره سواءً أكان جزءًا من الكلمة أمْ من

(١) سورة البقرة: الآية: ٢.
(٢) ينظر: مفتاح العلوم: ١٩٣، والإتقان في علوم القرآن: ٢/ ٣٤٧.
(٣) ينظر: النزهة البهية: ١٦٠.
(٤) سنن أبي داود: ٧/ ١٦، أول كتاب السنة، باب: في لزوم السنة، برقم: ٤٦٠٧.
(٥) ينظر: النزهة البهية: ١٦٠.
(٦) ينظر: الفتح المبين: ٤٧٠.

حيث ضعفه وعدم ائتلاف كلام تام منه[1].

فالحروف: هي الواسطة التي تربط بين طرفي الجملة الواحدة، أو بين جملتين؛ لأجل أمن اللبس فيهما، فاللغة تلجأ إلى الربط حين ترى أنَّ هناك علاقةً بين طرفين وإنْ كانتْ هذه العلاقة غير وثيقة، فإذا ترك الطرفين متجاورين بالربط فُهِمَ أنَّ العلاقةَ وثيقةٌ بينهما، وربَّما فُهِمَ في أحيانٍ أُخرى: أنَّها منعدمةٌ، ومنْ هذه الفكرة نشأتْ أدواتُ الربطِ في لغتنا العربية[2]، ولما كانت هذه الروابط ذات قيمة وأهمية أساسية في الدرس النحوي؛ لما حوته من معانٍ ودلالات، وأحكام نحوية قام بدراستها النحويون والباحثون دراسة مستفيضة وموسعة.

التناوب بين الحروف:

لمْ يضع المتقدمون من النحاة الأوائل حدًا للنيابة، بل جاء عندهم التلميح بعبارات متنوعة ومتعددة، فشيخهم سيبويه يستعمل عبارة: (بدل من كذا) للتعبير عن النيابة [3]، فهو لا يقصد (البدل) الذي هو تابع من التوابع في النحو وإنَّما قصد النيابة، وهكذا باقي الأقدمين فقد كانوا يحومون حول المصطلح دون تسميته وحده حدًا واضحًا، ولعل ابن السراج من أوائل من أطلق على نيابة حرف مقام حرف في المعنى مصطلح (المعاقبة)[4]، فكما أحسبُ أنَّ هذا الحد هو من أقرب الحدود الدالة على مصطلح النيابة المتعارف عليه في كتب المحدثين.

(١) ينظر: الدرس النحوي في شرح الإمام العيني: ١٨٩.
(٢) ينظر: نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية: ١٤٦ .
(٣) الكتاب: ١/ ٣١٢.
(٤) الأصول في النحو: ١/ ٤١٤-٤١٥.

أمَّا المحدثون فقد وضح المفهوم عندهم واستقر مع تنوع نظرتهم إليه فوسمه د. تمام حسان بالمعاقبة بقوله: «أن يحل اللفظ محل لفظ آخر فيستوي على موقعه وإعرابه مع الإبقاء على لفظه في بعض الحالات...»[1]، ولعله قد أخذ هذا المصطلح من ابن السراج كما ذكرنا دون أن ينسبه إليه، وذهبت د. نادية النجار إلى أنَّه: «التداول والتبادل بين عنصرين لغويين على معنى واحد؛ لقرب الدلالة بينهما»[2].

وقد اختلف النحويون في نيابة بعض الحروف عن بعض في المعنى فمنهم من يرى أنَّ لكل حرف معنى واحدًا أصليًا يؤديه، وأنّ حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض وذهب آخرون إلى غير ذلك، وتابعهم بعض المتأخرين فهم يرون جواز نيابة حرف جر مكان آخر[3].

والقول الفصل في هذه المسالة ما نَصَّ عليه ابن السراج إذ قال: «واعلم أنَّ العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك (الباء) تقول: (فلان بمكة) و(في مكة)...»[4].

-(على) بمعنى (من):

اختلف النحوين في (على) فمنهم من عدَّها اسم، ومنهم من عدَّها حرف، ومنهم من جعلها بين الاسمية والفعلية والحرفية[5]،والذي يهمنا من الأقسام الثلاثة أنها حرف

(١) الفكر اللغوي الجديد: ١٦٦.
(٢) التضام والتعاقب في الفكر النحوي: ١٣٥.
(٣) ينظر: شرح الكافية: ٤/ ٣٢٩، ومغني اللبيب: ١٥٠-١٥١، وحاشية الصبان:٢/ ٣١٢.
(٤) الاصول في النحو: ١/ ٤١٤-٤١٥، وينظر: الخصائص: ٢/ ٣٠٦-٣٠٨.
(٥) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٤٠، ٣/ ٢٦٨، ٤/ ٢٣١، ورصف المباني: ٤٣٣، والجنى الداني: ٤٧٠-٤٧٢، ومغني اللبيب: ١/ ١٦٣.

جر، وهي تجر الاسم الظاهر والمضمر[1]، وأصل معانيها الوظيفية الاستعلاء[2].

ومِمَّا ورد عند الشيخ في شرحه لحديث النبي (صلى الله عليه وسلم): «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»[3]، قال مفترضًا: «فإن قيلَ: إنَّ هذه الخمس هس الإسلام فكيف يكونُ الإسلامُ مبنيًا عليها، والمبني لا بدَّ أن يكونَ غير المبني عليه، أجيبَ: بأنَّ (على) بمعنى (من) أي: بني الإسلامُ من خمسٍ»[4].

-(على) بمعنى (في) أو (إلى):

في هذا الباب ذكر الشيخ ونبَّه على أسلوبٍ آخر من أساليب التناوب بين الحروف، وهو أنَّ الحرف قد يصلح للتناوب بدل حرفين في المعنى، أو عدة حروف.

ولمَ لا يكون المراد منه معنى الحرفين معًا أو الحروف معًا؟ في بابٍ واحد، فيلحظ معنى الحرف النائب من جهة، ويلحظ معنى الحرف المنوب عنه من جهةٍ أخرى، وإذا كان معنى النيابة يصلح لأكثر من حرف فهو من باب التوسع، ولا سعةَ أكثر من العربية[5]، فذكر النحويون أنَّ (على) تكون بمعنى (في)[6]، واستدلوا بقوله تعالى: (وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا)[7]، أي: في حين غفلةٍ من أهلها، فتكون (على)

(١) شرح شذور الذهب: ٣٣٦، والنحو الوافي: ٢/ ٤٧٠.
(٢) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٣٠، والجنى الداني: ٤٧٦.
(٣) صحيح البخاري: ١/ ١١، كتاب: الايمان، باب: قول النبي (صلى الله عليه وسلم: بني الإسلام على خمس)، برقم: ٨.، وصحيح مسلم: ١/ ٤٥، كتاب: الايمان، باب: قول النبي (صلى الله عليه وسلم: بني الإسلام على خمس)، برقم: ١٦.
(٤) النزهة البهية: ٤٤، وينظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: ١/ ٧٩.
(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: ٤/ ٢٧٥.
(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ١٦٤، وارتشاف الضرب: ٢/ ٤٥٣، والجنى الداني: ٤٤٥.
(٧) سورة القصص: من الآية: ١٥.

للظرفية بمعنى (في)[1].

وممَّا ورد عند الشيخ قوله شارحًا للحديث الشريف: «إِنَّ اللهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ»[2]، فقال مفترضًا: «فإنْ قيل: هل لفظ على في قوله: (إِنَّ اللهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ) على باباها، أو هي بمعنى آخر؟ ... أجيبَ: بأنَّ (على) هنا كما قال القرطبي وغيره بمعنى (في)، كما في قوله تعالى: (وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ)[3] أي: في ملكه، وقولهم: (كان كذا على عهد فلان)، أي: في عهده، أو (إلى)، ويكون المكتوب عليه محذوفًا، والتقدير: إنَّ الله كتب عليكم الإحسان في الولاية، (في) أو (إلى كل شيء)، ويحتمل أن تكون على بابها، والتقدير كتب الإحسان في الولاية على كل شيء، أو أنذَ المراد بالشيء المكلَّف أي: كتب الإحسان على كل مكلَّف»[4]، فالشيخ لم يرجح أي وجه من الوجوه في كلامه وإنَّما ذكر جميع الوجوه المحتملة، فالشيء الذي يحدد الحروف المحتملة في التضمين هو المعنى.

معنى (مِن):

من معاني (مِنْ) التي تأتي عليها، التبعيض[5]، وعلامة كونها للتبعيض أن يصلح مجيء بعض مكانها[6]، قال الرضي:-»وتعرف (مِنْ) التبعيضية بأن يكون هناك شيء ظاهر، وهو بعض المجرور بـ(من)، نحو: (خذ من أموالهم صدقة)، أو مقدر، نحو:-

(١) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ٢/ ٢٣٨، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢/ ١٨٨.
(٢) صحيح مسلم: ٣/ ١٥٤٨، كتاب: الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب: الأمر بإحسان الذبح والقتل، برقم: ١٩٥٥.
(٣) سورة البقرة، من الآية: ١٠٢.
(٤) النزهة البهية: ١٠٥، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢/ ٤٤.
(٥) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٢٤-٢٢٥، والمقتضب: ٤/ ١٣٧، والجنى الداني: ٣٠٩.
(٦) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٤٠٩، معاني الحروف للرماني: ٩٧، ومغني اللبيب: ١/ ٣٤٩.

(أخذت من الدراهم)، أي:- من الدراهم شيئاً»[1]، والمراد أن يخلفها (بعض) أي: في أصل المعنى لامن كل وجه[2].

وتأتي بمعنى بيان الجنس أو التبيين، فمن النحويين من سماها(من) لبيان الجنس[3]، ومنهم من جعل من معانيها التبيين[4]، ومعنى ذلك أن يكون ما بعدها بياناً، أو تبييناً لشيء مبهم قبلها نحو:-(الثياب من حرير)[5].

وعلامة صحة مجيئها لبيان الجنس: أَنْ يُحسِنَ مجيء(الذي) مكانها وأَنْ يصِحَ مجيئها صفة لما قبلها[6]، وممَّا ورد عن الشيخ بهذا المعنى في قوله (صلى الله عليه وسلم): « مِنْ حُسْنِ إِسْلاَمِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لا يَعْنِيهِ»[7]، فقال الشيخ شارحًا للحديث: «فإن قيل: لم قال: «مِنْ حُسْنِ إسلام المرء» على التبعيض، ولمْ يقلْ حسن إسلام المرء؟ ... أجيبَ: بأَنَّ ترك ما لا يعنيه ليس هو حسن كل الإسلام بل بعضه، وإنَّما جميع حسن الإسلام ترك ما لا يعني وفعل ما يعني، فإذا فعل ما يعنيه وترك ما لا يعنيه فقد كمل حسن إسلامه، فعلى هذا فـ (من) للتبعيض.

وقال بعضُهم: يجوزُ كونها للبيان، وفي الحديث إشارةً إلى أَنَّ الشيء إمَّا أَنْ يعنيَ الإنسان أو لا، وعلى كل إمَّا أَنْ يتركه أو يفعله، فالأقسام أربعة: فعل ما يعني، وترك ما

(١) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٦٦.
(٢) حاشية الصبان: ٢/ ٣١٣.
(٣) يُنظر: معاني الحروف: ٩٧، وشرح المفصل: ٤/ ٤٦٠، رصف المباني: ٣٨٨، الجنى الداني: ٣٠٩، مغني اللبيب: ١/ ٣٤٩، ومعاني النحو: ٣/ ٨٦.
(٤) يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/ ٨٢٣، شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢١٦.
(٥) ينظر: معجم الارشاد للأدوات النحوية: ٣١٦.
(٦) ينظر: رصف المباني:- ٣٨٨ ، والجنى الداني:- ٣٠٩-٣١٠ .
(٧) سنن الترمذي: ٤/ ١٣٦، أبواب الزهد، برقم: ٢٣١٧.

لا يعنيه، وهما حسنان، وترك ما يعني، وفعل ما لا يعني، وهما قبيحان»[1]، فكما أسلف الشيخ، أنَّ (مِنْ) يصلح أن تكون للبيان، وللتبعيض في هذا الحديث، وذلك راجع إلى التأويل في معنى الحديث، وإلى التقارب بين المعنيين، فقد ذكر المالقي أنَّ هناك مقاربة بين (مِنْ) التي للتبعيض، وبين (مِنْ) التي لبيان الجنس بقوله: «وكثيراً ما تقرب التي للتبعيض من التي لبيان الجنس، حتى لا يفرق بينهما الَّا بمعنى خفي، وهو أنْ التي للتبعيض تقدر بـ (بعض)، والتي لبيان الجنس تقدر بتخصيص الشيء دون غيره[2].

حروف العطف

تعد حروف العطف القسم الثاني من الروابط التي تربط التركيب النحوي بعضه ببعض، وتسمى حروف النسق أيضًا، فالعطف من عبارات البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين[3]، والنسق لغةً:

الاستواء يقال ثَغْر نَسَق إذا كانت الأَسنان مستوية ونَسَقُ الأَسنان انتظامها في النِّبْتةِ وحسن تركيبها، وكلام نسق أي: جاء على نظام واحد، والكلام إذا كان مسجعاً يقال له منسق، ومن المعاني الأخرى للنسق العطف يقال نسقت الكلام نسقا إذا عطفت بعضه على بعض[4]، «والنحويون يسمون حروف العطف حروف النَّسَقِ؛ لأَن الشيء إذا عطفْت عليه شيئاً بعده جَرى مجْرًى واحداً، أي استويا، والكلام يعطف بعضه على بعض بواسطة هذه الحروف»[5].

(١) النزهة البهية: ٨٦-٨٧، وينظر: التعيين في شرح الأربعين: ١٢١-١٢٢.
(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٣٨٩.
(٣) ينظر: شرح المفصل: ٥/ ٣، الأصول في النحو: ٢/ ٥٩، ومصطلحات النحو الكوفي: ٧٧-٧٨.
(٤) ينظر: لسان العرب مادة (نسق): ١٠/ ٣٥٢.
(٥) ينظر: المصدر نفسه مادة (نسق):- ١٠/ ٣٥٢.

واصطلاحًا: تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ويتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف[1]،

وفائدة هذه الحروف كما هي حروف الجر، الربط بين الكلمات[2]، يقول أبو البقاء العكبري:»وَلَا بدَّ فِي عطف النسق من حرف يرْبط الثَّانِي بالأوَّل إذْ كَانَا غَيْرَيْنِ»[3].

وسنتناول في هذا المقام ما أثاره الشيخ قاسم القيسي من معانٍ وأحكام لحرفي (الواو، وثمَّ) الواردتين في الشرح:

- الواو

الواو حرف مفرد مبني على الفتح[4]، وكان حقها أن تُبنى على السكون لأنَّ الأصلَ في المبني أَنْ يُسكَّن، ولكن ما وضع على حرف واحد حقه أَنْ يقَوَّى بالحركةِ؛ لضعفهِ أو قد يُبتدأ به، فيحتاج إلى الحركة ولذلك بُنيت الواو على الفتحة؛ لخفتها ولثُقل الضمة والكسرة على الحرف الذي هو بغاية الخفة[5].

و واو العطف من الحروف غير العاملة؛ لأنها ليست مختصة، فهي تدخل على الأسماء والأفعال[6]، وذهب النحويون إلى أنَّها أصل حروف العطف، وأم الباب لكثرة استعمالها ودورها فيه[7]، واستندوا بذلك على أساسين الأول: معناها، فهي لا تدل إلَّا

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٢/ ١٥٣، والتعريفات: ٢٤٦-٢٤٧.
(٢) ينظر:- الهداية في النحو: ١٣.
(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤١٦.
(٤) يُنظر: الأصول في النحو ٢/ ٢١٩، معاني الحروف للرماني: ٦٤.
(٥) يُنظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٠٦، ومعاني الحروف: ٦٤، والجنى الداني: ١٦٠.
(٦) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/ ٢٢٧-٢٢٨، الأشباه والنظائر: ١/ ٣٦٧.
(٧) ينظر: المقتضب: ١/ ١٤٨، وأسرار العربية: ٣٠٢، وشرح المفصل: ٥/ ٦، ورصف المباني: ٤٧٣.

على التشريك ومطلق الجمع، فهي بمنزلة المفرد في المعنى، وباقي حروف العطف بمنزلة المركب؛ لأنَّها تدل على معنى الاشتراك فضلاً عن معنى آخر[1]، والأساس الثاني:- هو كثرة تصرف الواو في بابها لأنَّها تتسمُ بخصائصَ تنفرد بها عن غيرها[2]، فهي أصلُ الأنواعِ الأُخرى من (الواو) غير العاملة[3]، وبذلك يكون العطف أصلاً فيها، يقول المراديَ: «أمَّا الواو غير العاملة، فقد ذكر بعضهم لها أقساماً كثيرةً، وهي راجعة إلى ثمانية أقسام: الأول: العاطفة، وهذا أصل أقسامها وأكثرها، والواو أم باب حروف العطف»[4].

ووردت عند الشيخ في المواضع الآتية:

- وردت في شرحه للحديث النبوي الشريف: « أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِك حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلُحَتْ صَلُحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ، فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»[5].

فقال الشيخ شارحًا للحديث: « فإن قيل: ما وجه ذكر الواو في قوله (أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى) وفيها بعده؟ أجيب: بأنَّ وجه ذكرها في الجملةِ الأولى فلأنَّها معطوفة على مقدر تقديره: (ألا إنَّ الأمر كما تقدم وإن لكل ملك حمى)، وأمَّا وجه ذكرها (أَلَا وَإِنَّ

(١) يُنظر: أسرار العربية :٣٠٢، و شرح المفصل: ٥/ ٦.
(٢) يُنظر: همع الهوامع: ٣/ ١٥٦، الأشباه والنظائر: ٢/ ٩٥.
(٣) وهذه الأنواع فضلاً عن العاطفة:- واو الاستئناف، واو الحال، الواو الزائدة، الواو التي بمعنى أو، واو الثمانية. يُنظر: الجني الداني: ١٦٣-١٦٧.
(٤) الجنى الداني: ١٥٨.
(٥) صحيح البخاري: ١/ ٢٠، كتاب: الإيمان، باب: فضل من استبرأ لدينه وعرضه، برقم: ٥٢، وصحيح مسلم: ٣/ ١٢١٩، كتاب المساقاة، باب: أخذ الحلال، وترك الشبهات، برقم: ٤١٧٨.

حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ)، وفي رواية (معاصيه) بدل (محارمه)، فبالنظر إلى وجود المناسبة بين الجملتين من حيث ذكر الحمى فيها، وأما وجه تركها فبالنظر إلى بعد المناسبة بين (حمى الملوك) وبين (حمى الله) الذي هو الملك الحق لا ملك حقيقة إلَّا الله تعالى، وأمَّا وجه ذكرها في قوله: «ألا وإن في الجسد» فبالنظر إلى وجود المناسبة بين الجملتين نظرا إلى أنَّ الأصل في الاتقاء والوقوع هو ما كان عليه بالقلب؛ لأنه عاد الأمر وملاكه وبه قوامه ونظامه وعليه»[1]، فذكر واو العطف من أجل المناسبة بين الجملتين، وأمَّا في رواية أخرى فلم يذكر الواو روي: «أَلا إِن حمى الله فِي أرضه مَحَارمه»[2].

-العطف بالواو للدلالة على العناية:

قال الله تعالى: (تُكَذِّبَانِ (٦٧) فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ)[3]، يقول القائل الذي لا يعرف العربية وحدودها: دلَّ بالواو أنَّ النخلَ والرمان غير الفاكهة، لأن الواو تعطف جملة على جملة.

فيجب الأزهري على ذلك: وهذا جهل بكلام العرب، والواو دخلت للاختصاص، وإن عطف بها، والعرب تذكر الشيء جملة ثم تختص من الجملة شيئا، تفضيلا له وتنبيها على ما فيه من الفضيلة، وهو من الجملة[4]،فلعرب تفعل ذلك فتذكر الشيء على العموم ثم تخصّ منه الأفضل فالأفضل فتقول: جاء القوم والرئيس والقاضي[5]، وممَّا ورد عند الشيخ في شرحه للحديث الشريف: «أُوصِيكُمْ بِتقْوَى اللهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ»[6]، فقال:

(١) النزهة البهية: ٦٥.
(٢) ينظر: عمدة القاري: ١/ ٢٩٩.
(٣) سورة الرحمن.
(٤) ينظر: تهذيب اللغة: ١٥/ ١٥٦، ومعاني النحو: ٣/ ٢٣١.
(٥) ينظر: فقه اللغة: ٢٢٣.
(٦) سنن أبي داود: ٧/ ١٦، أول كتاب السنة، باب: في لزوم السنة، برقم: ٤٦٠٧.

«فإن قيل: ما وجه عطف السمع والطاعة على التقوى مع أنَّ التقوى شاملة لهما؟ فالجواب: أنَّ ذكرهما بعد التقوى للتأكيد والاعتناء بهذا المقام فهو من عطف الخاص على العام؛ لمزيد التأكيد فهو من قبيل قوله تعالى: (مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ)[1]، وقوله تعالى: (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى)[2] وقوله تعالى: (فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ)[3]، لاشتماله الوصية بتقوى الله على السمع والطاعة لولاة أمور المسلمين وحكمة ذلك ترتب المبالغة الآتية عليه»[4]، فكما بيَّن الشيخ في شرحه للحديث الشريف فالعطفُ في هذا الباب للعناية والاهتمام، وهو من عطف الخاص على العام وليس العطف الذي يقتضي المغايرة[5].

-ثمَّ

حرف عطف، يشرك في اللفظ والحكم ويفيد الترتيب والتراخي في الزمن، فإذا قلنا:- (قام محمد ثمَّ خالد)، دلّ على أنَّ الثاني قام بعد الأول بمهلة، وهذا هو مذهب جمهور النحويين، وما أوهم خلاف ذلك تأولوه[6].

و (ثمَّ)، تنزل منزلة (الواو)، فكما أنَّ (الواو) لا تفيد الترتيب، كذلك (ثمَّ) لا تفيده[7]، جاء في الكتاب: «من ذلك:- (مررتُ برجلٍ ثُمّ امرأةٍ) ، فالمرور ههنا مروران

(١) سورة البقرة، من الآية: ٩٨.
(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢٣٨.
(٣) سورة الرحمن، الآية: ٦٨.
(٤) النزهة البهية: ١٦٢.
(٥) ينظر: شرح السنة للبغوي: ٢/ ٢٣٢، وارشاد الساري: ٧/ ٣٧٠.
(٦) ينظر: المقتضب: ١/ ١٤٨، والمفصل: ٤٠٤، والجنى الداني: ٤٢٦.
(٧) ينظر: الجنى الداني: ٤٢٧، ومغني اللبيب: ١/ ١٣٥، وهمع الهوامع: ٣/ ١٦٤

وجعلت ثُمّ الأول مبدوءً به وأشركتْ بينهما في الجرّ»[1].

ومِمَّا ورد عند الشيخ في هذا الموضع قوله شارحًا للحديث الشريف: « قُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ ثمَّ اسْتَقِم»[2] بيَّن ثمَّ: «ما وجه التعبير بـ(ثمَّ) المفيدة للتراخي؟ أجيب: بأنَّها للتراخي الرتبي لا الزماني، وقيل يجوز أن تكون للتراخي الزماني فإنَّ الاستقامة على العمل بعد زمان الإقرار والاعتراف والربوبية»[3]، وبهذا المعنى فسَّر الزمخشري رحمه الله قوله تعالى: «ثُمَّ اسْتَوى إِلَى السَّماءِ»، فقال: «فإن قلت: ما فسرت به معنى الاستواء إلى السماء يناقضه «ثم» لإعطائه معنى التراخي والمهلة قلت: «ثم» هاهنا لما بين الخلقين من التفاوت وفضل خلق السماوات على خلق الأرض، لا للتراخي في الوقت»[4]، ومثله قول الشاعر[5]:

إن من ساد ثم ساد أبوه = ثم قد ساد قبل ذلك جده

فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح، فابتدأ بسيادته، ثم بسيادة أبية، ثم بسيادة جده، لأن سيادة نفسه أخص ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد، وإن كانت سيادة الأب مقدمة في الزمان على سيادة نفسه.

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٣٨.

(٢) صحيح مسلم: ١/ ٦٥، كتاب: الإيمان، باب: جامع أوصاف الإسلام، برقم: ٣٨.

(٣) النزهة البهية: ١٢٣.

(٤) الكشاف: ٧٠، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٩٠.

(٥) البيت لأبي نواس من الخفيف، ديوانه: ١/ ٣٥٥، وينظر فيه الجنى الداني: ٤٢٨، ومنهج السالك: ٢/ ٣٦٦.

المبحث الثاني
عوارض التركيب

العوارض لغةً: جمع عارض، وهو كل مانع منعك من شغل وغيره من الأمراض فهو عارض، وقد عرض عارض، أي حال حائل ومنع مانع[1].

واصطلاحًا: فنجد مصطلح العوارض منثورًا في كتب النحاة فجاء في الكتاب: « هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض: اعلم أنهم مما يَحذفون الكلم وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويُعوِّضون، ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يَصير ساقطًا»[2]، وتحدَّث الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن العوارض قائلًا: «فإذا رأيتها قد راقتك وكثرت عندك، ووجدت لها اهتزازا في نفسك، فعد فانظر في السبب واستقص في النظر، فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلا أنه قدّم وأخّر، وعرّف ونكّر، وحذف وأمر، وأعاد وكرّر، وتوخّى على الجملة وجها من الوجوه التي يقتضيها (علم النحو)، فأصاب في ذلك كله، ثم لطّف موضع صوابه، وأتى مأتى يوجب الفضيلة» [3]، وبصورةٍ أدق فالعوارض: هي الأمور التي تَعرِض للتركيب الأصلي للجملة ليخرج عن المألوف، فالخروج عن أصل الحرف أو أصل الكلمة أو أصل الجملة – بالحذف أو الزيادة أو بالإضمار – يُعد من عوارض التركيب. وفي هذا المبحث سنحاول الوقوف على أهم العوارض في الجمل عند الشيخ القيسي في شرحه للكتاب.

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة: ٢/ ٢٨٩.
(٢) الكتاب: ١/ ٢٥.
(٣) دلائل الاعجاز: ٦٣.

عوارض الجملة الاسمية:

- النسخ

النسخ لغةً: إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه، وهو تبديل الشيء من الشيء وهو غيره، ونسخ الآية بالآية: إزالة مثل حكمها. والنسخ: نقل الشيء من مكان إلى مكان، ونسخ الشيء بالشيء ينسخه وانتسخه: أزاله به وأداله؛ والشيء ينسخ الشيء نسخا أي يزيله ويكون مكانه[1]، واصطلاحًا: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر وهو ثلاثة أنواع:- ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو:- (كان وأخواتها)، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو:- (إن وأخواتها)، وما ينصبهما معا وهو:- (ظن وأخواتها) ويسمى الأول من باب كان اسما وفاعلا، ويسمى الثاني خبرا ومفعولا، ويسمى الأول من معمولي باب إن اسما، والثاني خبرا ،ويسمى الأول من معمولي باب ظن مفعولا أولاً، والثاني مفعولا ثانياً[2]، وما ورد من النواسخ هو:

ظنَّ وأخواتها: من أخوات ظن (رأى)، واختصت بأنَّها تستعمل بمعنى: (علِم) وتنصب مفعولين على دلالة رؤية القلب، ومنه قول الشاعر:

رأيْـــتُ اللهَ أكـــبرَ كـــلِّ شيءٍ محـــاولـــةً وأكـــثـــرهـــم جـــنـــودًا[3]

فاستعمل (رأى) دالة على العلم اليقيني، فنصبت مفعولين، هما: (اللهَ، وأكبرَ)، وقليلًا ما يأتي بمعنى (الظن)، أو (حلم)؛ والجامع لهذه المعاني التعدية إلى مفعولين،

(١) ينظر: لسان العرب: ٣/ ٦١، نسخ، والتعريفات: ٣٦٠.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٨، والنحو الوافي: ٤٩٥-٤٩٦.

(٣) البيت لخداش بن زهير، ديوانه: ٤١، ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٨١، وشرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية: ١/ ٢٨٥.

كقوله تعالى: (إنهم يرونه بعيدًا)، أي يظنونه[1].

وقد تكتفي بمفعول واحد شرط مجيئها على معنى (أبصر)، نحو: (رأيتُ القمرَ)، وبمعنى الرأي والاعتقاد، نحو: (رأى أَبُو حنيفَةَ حِلَّ كَذَا)، أو(رأى المُدَرّسُ صِحَةَ المَسْألَةَ) أي: اعتقد، وتأتي بمعنى إصابة الرئة، نحو: (رأيتُ مُحَمّدًا) إذا ضربته فأصبت رئته[2]، والذي يحدد معناها هو: السياق الذي ترد فيه، وممَّا وردت عند الشيخ في شرحه للحديث الشريف: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ...الخ»[3]، فقالَ الشيخُ شارحًا للحديث مفترضًا سؤال سائل: «فإنْ قيلَ: قوله: (من رأى منكرًا) هل رأى قلبية أو بصرية،...فالجواب: إنَّها تحتمل الوجهين فقيل بالأول إذ لا يشترط في الوجوب الآتي رؤية البصر، بل المدار على العلم البصر أم لا، فتكون بمعنى (عَلِمَ)، فحينئذٍ يكون (منكرًا) مفعول به أول، والمفعول الثاني محذوفًا، أي واقعًا من أحد، وقيل بالثاني، أي: إنَّها مستعملةً في حقيقتها من الإبصار، ويكون حكم المعلوم غير المبصر، مقيسًا على حكم المبصر بجامع: إنَّ القصد دفع مفسدة المنكر مطلقًا»[4]، فهنا تحتمل الوجهين، فمن فسَّر الرؤية في الحديث الشريف بمعنى العِلم حملها على الوجه الأول، ومن فسَّرها بمعنى البصر حملها على الوجه الثاني.

-الحذفُ والذكرُ:

الحذف

الحذف لغةً: بمعنى القطف جاء في العين: «قطف الشيء من الطرف كما يحذف

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٨١.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ٤٠، وشرح التسهيل: ٢/ ٨١، والنحو الوافي: ١/ ٢١٥.

(٣) صحيح مسلم: ١/ ٦٩، كتاب الإيمان، باب: كون النهي عن المنكر للإيمان، برقم: ٤٩.

(٤) النزهة البهية: ٢١١، وينظر فيه: التعيين: ١/ ٢٨٧، والفتح المبين: ٥٣٩.

طرف ذنب الشـاة»[1]، وقولك حذفتُ الشيء أي أسقطته، يقال: حذفتُ من شعري، ومن ذنب الدابَّة، أي اخذتُ[2].

واصطلاحًا: ذكر سيبويه: إنَّ العربَ تحذفُ في كلامها ما كثُرَ استعماله، فقال:» وما حُذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير»[3]، ونصَّ أبو عبيدة: أنَّ الكلام يأتي للخفةِ والاختصار، فقال: «العرب تختصر الكلام ليخففوه لعلم المستمع بتمامه»[4]، وبيَّن عبد القاهر الجرجاني نكتة الحذفِ ولطفه في الكلام، وكونه أبلغ من الذكر بقوله: «هو بابٌ دقيقُ المَسْلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأَمر، شبيهٌ بالسِّحْر، فإنكَ ترى به تَرْكَ الذِكْر، أَفْصَحَ من الذكْر، والصمتَ عن الإفادةِ، أَزْيَدَ للإفادة، وتَجدُكَ أَنْطَقَ ما تكونُ إذا لم تَنْطِقْ، وأَتمَّ ما تكونُ بياناً إذا لم تبن»[5].

والذكرُ هو الأصلُ في الكلام الذي يسير عليه العرب، وأنَّهم يلجؤون الى الحذف؛ لإفادة غرضٍ من الأغراض، أو معنى من المعاني التي يقصدونها[6].

وليس بابُ الحذف في العربيةِ على إطلاقه فنحذف في الكلام ما نريد، ونثبت ما نراه مناسبًا، فالمدَّعيَ حذفَ شيءٍ لا يصحُ المعنى بدونه لا تصح دعواه حتى يكون موضع ادَّعاء الحذف صالحًا للثبوت، ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف[7].

وممَّا ورد عند الشيخ قاسم القسي:

---

(١) كتاب العين: ٣/ ٢٠١، حذف، ولسان العرب: ٩/ ٤٠، حذف.
(٢) ينظر: الصحاح: ٤/ ١٣٤١، حذف.
(٣) الكتاب: ٢/ ١٣٠.
(٤) مجاز القرآن: ١/ ١١١.
(٥) دلائل الإعجاز: ١٤٦.
(٦) ينظر: خصائص التعبير النبوي في كتاب اللامع الصبيح: ٧٨.
(٧) شواهد التوضيح: ٦٤.

-حذف المبتدأ:

يعدُ المبتدأ ركنًا أساسيًا من أركان الجملة الاسمية، ومن المعلوم أنَّ الأصلَ فيه أنْ يذكرَ في الجملة؛ لتعم الفائدة ويكون المعنى واضحًا، وقد ذكر النحويون: أنَّ المبتدأ يحذف جوازًا و وجوبًا، وليس هذا الحذف على إطلاقه بل يشترط فيه عدم تأثر المعنى، وأن يدلَ دليلًا عليه،(١)، ويمتنع حذفه في مواضع ذكرها النحويون(٢).

وممَّا ورد في حذف المبتدأ عند الشيخ القيسي في الحديث الرابع في قوله صلى الله عليه وسلم: «... ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، وَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ...الخ»(٣).

فيفي قوله شقيٌ وسعيد يفترض الشيخ سؤالًا فيقول: «فإنْ قيلَ ما وجه الرفع في قوله وشقيٌ أو سعيدٌ... أُجيبَ: بأنَّ وجه الرفع على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوف أي: هو شقيٌ أو سعيدٌ»(٤).

وهذا الحذف مستساغٌ عند أهل اللغة بل وفيه احترازٌ عن العبث بناءً على الظاهر ، أي: أنَّ ذكره يكون فى الظاهر عبثا لإغناء القرينة عنه، وإن كان فى الحقيقة غير عبث، كقولك لمن يستشرف الهلال: (الهلال والله) أي: هذا الهلال، فلو صرحتَ بذكر المبتدأ لكان ذكره عبثا فى الظاهر، بمعنى: أنه لا يظهر له فائدة(٥)، فكذلك لو ذكر المبتدأ في الحديث النبوي الشريف، لكان من غير فائدة، فالحذف في هذا الموضع أولى.

---

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٤٤، وأوضح المسالك: ١/ ٢١٤.

(٢) ينظر المصادر السابقة أنفسها.

(٣) صحيح البخاري: ١/ ١١١، كتاب بدأ الخلق، باب: ذكر الملائكة، برقم: (٣٢٠٨)، وصحيح مسلم: ٤/ ٢٠٣٦، كتاب: القدر، باب: كيفية خلق الآدمي في بطن أُمه، برقم: (٢٦٤٣).

(٤) النزهة البهية: ٥٥-٥٦، وينظر فيه: الفتح المبين بشرح الأربعين: ٢٠٨.

(٥) ينظر: عروس الأفراح: ١/ ١٥٦.

-حذف الفاعل: يعد الفاعلُ ركنًا اساسيًّا في الجملة، وذلك لمنزلته في الجملة الفعلية، فهو مع الفعل عمدةٌ في الكلام، وهما بمنزلة الشيء الواحد، و لا يستغني كل واحدٍ منهما عن الآخر في حصول الفائدة، وهذا ما جعل بعض النحويين لا يجوزون حذف الفاعل، قال ابن برهان العكبري: «واعلم أنَّ معتمَدُ البيان، فلذلك امتنع حذفه مع الفعل كما يكون ذلك في المبتدأ وخبره، وإنَّما يكون الفاعل ظاهرًا ومضمرًا، فالضمير لا يكونُ إلَّا بعد العرفان، والظاهر أغنى في البيان»[1].

ويرى عبد القاهر الجرجاني: أنَّ حذف الفاعل هو تركٌ للظاهر؛ لأنَّ الفعل لا بدَّ له من فاعل، فالقول على إنَّه مضمر على شريطة التفسير أولى من أن يقال: إنَّه محذوف[2]، لذلك فرَّق العلماء بين الحذف والإسقاط فقالوا: «والحذف: إسقاط الشيء لفظا ومعنى، والإضمار: إسقاط الشيء لفظا لا معنى، والحذف: ما ترك ذكره في اللفظ والنية كقولك (أعطيت زيدا)، والإضمار: ما ترك ذكره من اللفظ وهو مراد بالنية»[3].

وجوَّزوا حذفه في مواضع معيَّنة منها: أنَّه يطَّردُ في الفعل المبني للمجهول[4]، وممَّا أورده الشيخ في هذا الباب في شرحه للحديث النبوي: «أُمرتُ أن أقاتلَ الناسَ...»[5]، فقال في سؤاله مفترضًا: «فإن قيل: أمرتُ فعلٌ مبنيٌ للمفعول، ما وجه حذف الفاعل، وما هو؟ أجيب: بأنَّه حذف الفاعل؛ لشهرته وتعيينه، كقوله تعالى: (خلقَ الإنسان)

(١) شرح اللمع: ١/ ٤١.
(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٣٣٧.
(٣) الكليات: ٣٨٤.
(٤) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٣٩٩، والبرهان في علوم القرآن: ٣/ ١٤٣.
(٥) صحيح البخاري: ١/ ١٤، كتاب: الإيمان، باب: فإن تابوا وأقاموا الصلاة، برقم: (٢٥)، وصحيح مسلم: ١/ ٥١، كتاب الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يشهدوا أن لا اله إلَّا الله، برقم: (٣٢).

[1]، إذ لا خالق إلَّا الله، كذلك لا آمر للرسول صلى الله عليه وسلم غير الله تعالى، والتقدير: أمرني الله بأن أُقاتل الناس، كذلك إذا قال الصحابي امرنا بكذا يفهم منه أنَّ الآمر هو الرسول صلى الله عليه وسلم، لأنَّه هو المشرِّع، والمبين، وأمَّا إذا قال التابعي: أمرنا بكذا فإنَّ ذلك محتمل»[2].

وإضمار الفاعل في هذا الموضع مستساغ؛ لأنَّ الفاعلَ معلومٌ وهو (الله) عزّ وجل، وإبهامُ المعلوم سائغٌ لغةً واستعمالاً سواء: أكان في الأمور الكونية، أم في الأمور الشرعية، ففي الأمور الكونية: قال الله عزّ وجل: (وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً)[3]، والخالق هو الله عزّ وجل، وفي الأمور الشرعية: كهذا الحديث[4].

-حذف خبر (لا) النافية للجنس.

(لا) النافية للجنس من الحروف الناسخة الملحقة بـ(إنَّ) وأخواتها تشبيهًا لها لدخولها في صدارة الكلام، والدخول على الجمل الاسمية[5]؛ ولأنَّها لتوكيد النفي كما أنَّ (إنَّ) لتوكيد الإثبات فهو قياس نقيض، وإلحاقها بليس قياس نظير؛ لأنَّها نافية مثلها، فهو أقوى في القياس، لكن عملها عمل (إنَّ) أفصح وأكثر في الاستعمال[6].

وسميت بـ (لا النافية للجنس)[7]؛ لأنَّها تفيد نفي الحكم عن جنس اسمها فحين تقول (لا رجلَ ههنا) نفيتَ أنْ يكونَ أحدٌ من جنسِ الرجالِ، ويسميها النحويون: (لا)

---

(١) سورة الرحمن: من الآية: .

(٢) النزهة البهية: ٧١-٧٢، وينظر فيه: الكوكب الدراري: ١/ ١٢٢، والمجالس الوعظية: ٢/ ٧.

(٣) سورة النساء: من الآية: ٢٨.

(٤) شرح الأربعين النووية لأبن العثيمين: ١٢٥.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٧٤.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ١/ ٤٦٣.

(٧) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٧٩، وشرح التسهيل: ٢/ ٥٣.

النافيةُ على سبيلِ التنصيص أو على سبيلِ النصِ؛ لأنَّها تنفي الحكمَ عن جنسِ اسمها وبغيرِ احتمالٍ لأكثر من معنى واحد، وتُسمى (لا التبرئة)؛ لدلالتها على البراءةِ من ذلك أيْ: تُبَرِّئُ اسمها من معنى خبرها[1]، وتعملُ بشروطٍ[2].

وحذفُ الخبرِ واجب عند التميميين والطائيين، ويكثرُ عند الحجازيين[3]، والثابتُ عندهم أنَّ الحذفَ لا يقومُ إلَّا بقرينةٍ تدلُ عليه، تُفهمُ من السياق[4].

وممَّا ورد عند الشيخ القيسي في شرحه للحديث الشريف: « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»[5].

فقال مفترضًا: «فإنْ قيل: قوله: (لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)، ذُكِرَ فيه اسمُ (لا) فأين خبرها؟ فالجواب: أنَّه محذوفٌ، أيْ: في ديننا وشرعِنا، كقوله لا بأس، أيْ: عليك، قال ابن مالك[6]:

وشَـاعَ في ذَا البَـاب إسْـقَـاطُ الخَـبَرْ إذَا المُـرَادُ مَـعْ سُقُوطه ظَـهَـرْ»[7]

وذكر ابن مالك (رحمه الله): أنَّ الخبرَ أكثرُ ما يحذفه الحجازيون مع (إلَّا) نحو: (لا إله إلَّا الله)[8]، ووردَ محذوفًا في قوله تعالى: (قَالُوا لَا ضَيْرَ)[9] فـ(لا) نافيةٌ للجنسِ،

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٣١٣، والتصريح على التوضيح: ١/ ٣٣٦.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٨٢، وهمع الهوامع: ١/ ٤٦٣، ٤٦٦، ومعاني النحو: ١/ ٣٦٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٢٦٥، ورصف المباني في شرح حروف المعاني: ٢٦٥، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٩٩.

(٤) ينظر: الكتاب:٢/ ٢٧٥، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: ٤٨، وشرح المفصل: ١/ ٢٦٥، وشرح الكافية: ١/ ٢٩٠، وشرح التسهيل: ٢/ ٥٦.

(٥) مسند الإمام أحمد: ٥/ ٥٥، برقم: ٢٨٦٥، والسنن الكبرى: ٦/ ١١٥، برقم: ١١٣٨٥.

(٦) ألفية ابن مالك: ٩٧.

(٧) النزهة البهية: ٢٠٠.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٥٦-٥٧.

(٩) سورة الشعراء، من الآية: ٥٠.

وضمير اسمها المبني على الفتحِ وخبرها محذوفٌ أيْ: لا ضيرَ علينا ولا بأس، ومثل هذا توجيه الحديث الشريف[١].

وبنى الشيخُ حكمًا على النكرةِ الواردةِ في سياق النفي في هذا الموضع، فيرى فيه: تحريم سائر أنواع الضرر؛ لأنَّ النكرةَ في سياق النفي تعمُ، وكلُ ما جاءَ في تحريم الظلم من الآيات والحديث: فهو دليلٌ على تحريم؛ لأنَّهُ نوعٌ من الظلم، فمعنى الحديث هو نفي سائر أنواع الضرر، والمفاسد شرعًا إلَّا ما خصَّهُ الدليل[٢].

-حذف المضاف إليه:

أجازَ النحويونَ حذفُ المضاف إليه على أساسِ فهم المعنى ووجود دليل عليه، وحذفُه أقلُ من حذفِ المضاف؛ لقلة السماع والبعد عن القياس[٣]، قال ابن يعيش: «اعلم أنَّه قد جاء عنهم حذف المضاف إليه، وهو أقل من حذف المضاف، وأبعدُ قياسًا، وذلك لأنَّ الغرضَ من المضافِ إليه: التعريفُ والتخصيصُ، وإذا كان الغرضُ منه ذلك وحُذِفَ، كان نقضًا للغرض، وتراجعًا عن المقصود»[٤]، وذكر ابن عصفور: أنَّه يطَّردُ حذفهُ قياسًا إذا كانَ مفردًا أو المضاف اسم زمان[٥].

وممَّا ورد عند الشيخ في شرحه للحديث الذي ورد عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، قال: «...فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ، كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذي يَسْمَعُ بِهِ، وبَصَرَهُ الَّذي يبْصِرُ بِهِ، ويَدَهُ الَّتي يَبْطِشُ بِهَا، ورِجْلَهُ التي يَمْشي بِهَا،»[٦]...الخ.

(١) ينظر: عقود الزبرجد: ١١٥.
(٢) ينظر: النزهة البهية: ٢٠٠، وينظر في تفصيله: شرح سنن ابن ماجة: ١٦٩.
(٣) ينظر: الخصائص: ٢/ ٣٦٥،
(٤) شرح المفصل:٢/ ٢٠١.
(٥) ينظر: المقرب:١/ ٢١٤-٢١٥.
(٦) صحيح البخاري: ٨/ ١٠٥، كتاب الرقاق، باب التواضع، برقم: ٦٥٠٢.

فقال مفترضًا: «قال في الحديث (كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذي يَسْمَعُ بِهِ)، إلى آخره، كيف يكونُ للباري جل وعلا سمع العبد وبصره ...الخ، فالجواب عن ذلك من أوجه: أحدها أنَّه على حذف مضاف أي: كنتُ حافظ سمعه الذي يسمع فلا يسمعُ إلَّا ما يحل سماعه، وحافظ بصره فلا ينظرُ إلَّا ما يحلُ إبصاره ...وهذا هو المعتمد»[1]، وهذا الجواب نقله بعض شراح الحديث النبوي ولم يرجحوا فيه[2]، والشيخ في هذا الموضع يجعلُ هذا الوجهَ راجحًا من عدةِ وجوهٍ مرجوحة.

- حذف المعدود

ذكر أهل النحو قواعد العدد ومنها أنَّ العدد لا بدَّ من مخالفته للمعدود من الثلاثة الى التسعة قال سيبويه[3]: «اعلم أنَّ ما جاوز الاثنين إلى العشرة مما واحده مذكرٌ فإن الأسماء التي تبين بها عدته مؤنَّثة فيها الهاء التي هي علامة التأنيث. وذلك قولك: له ثلاثة بنين، وأربعة أجمالٍ، وخمسة أفراسٍ إذا كان الواحد مذكَّراً، وستَّة أحمرةٍ. وكذلك جميع هذا تثبت فيه الهاء حتى تبلغ العشرة. وإن كان الواحد مؤنثاً فإنَّك تخرج هذه الهاءات من هذه الأسماء وتكون مؤنَّثة ليست فيها علامة التأنيث. وذلك قولك: ثلاث بناتٍ، وأربع نسوةٍ، وخمس أينقٍ، وستُّ لبنٍ، وسبع تمراتٍ، وثماني بغلاتٍ. وكذلك جميع هذا حتَّى تبلغ العشر»

قال الله تعالى: (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا)[4]، فتثبتُ التاءُ في عددِ المذكرِ، وتتركُ في عدد المؤنَّث، ويجبُ هذا إذا كان المُمَيَّزُ مذكورًا بعد اسم العدد، وأمَّا

(١) النزهة البهية: ٢٣٢.
(٢) ينظر: الفتح المبين: ٦٠١، وشرح المصابيح: ٣/ ٨٧.
(٣) الكتاب: ٣/ ٥٥٧، وينظر: المقتضب: ٢/ ١٥٥،
(٤) سورة الحاقة، من الآية: ٧.

إذا حذف أو قُدِّمَ وجعل العدد صفة مثلا ففيه وجهان: إجراء هذه القاعدة، وتركها تقول: (مسائل تسع، ورجال تسعة)، وبالعكس هذا ما صرَّحَ به النحويون[1]، وقيلَ الصحيح: أنْ يبقى كما لو ذُكِر، فتقولُ: (صمتُ خمسةً) تريدُ: أيَّامًا، و(سِرتُ خمسًا) تريدُ: ليالي، ويجوزُ حذفُ التاءِ في المذكرِ وقيل: يجب حذفها، قال النبيُ صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِستٍّ مِنْ شَوَّالٍ)[2].

أجاب ابن مالك عن حذف التاء في لفظ (ستٍّ) قائلاً: «لما كان أول الشهر ليلة، وآخره يومًا جعلت العرب التاريخ بالليالي، واستغنوا بذكرها عن التصريح بالأيام، فقالوا: كُتب لخمسٍ، وليس ذا تغليبًا؛ لأنَّ التغليب إنَّما يكون عند ذكر الصنفين معا؟، وإعطائهما ما لأحدهما لو أُفرد، نحو: رأيتُ رجالاً ونساءً يتحدثون، فلما استمر هذا في التاريخ التُزمَ في غيره، بشرط أمن اللبس».[3]

وممَّا ورد عند الشيخ في هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم: « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ، شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ»[4] فقد أجاب مفترضًا سؤال سائل يقول:

«فإن قيلَ: لمَ قالَ بني الإسلامُ على خمسٍ بالتذكير، ولم يقل خمسةٍ بالتأنيث؟...

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٩٨، وارتشاف الضرب: ٢/ ٧٥٠.

(٢) صحيح مسلم: ٢/ ٨٢٢، كتاب الصيام، باب: استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعًا لرمضان، رقم: (١١٦٤).

(٣) أجوبة على مسائل سألها النووي في ألفاظ الحديث: ٣١١، وينظر فيه: شرح صحيح مسلم للنووي: ٨/ ٥٧، وعقود الزبرجد: ١/ ٢٨٨.

(٤) صحيح البخاري: ١/ ١١، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم بني الإسلام على خمس، رقم: (٨)، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم بني الإسلام على خمس برقم: (١٦).

أجيبَ: بأنَّ العدد إنَّما يُذكرُ مع المؤنث ويؤنث مع المذكر مع المعدود المذكور، والمعدودُ هنا محذوف فإنْ قدِّرَ بأشياءَ أو أصولٍ أو أركانٍ أُنِّث كما رواية مسلم بني الإسلام على خمسة وإن قدر بدعائم أو قواعد أو خصال ذكر، وقد ذكر النحاة أنَّ أسماء العدد إنَّما تكون مذكرة بالتاء، ومؤنثة بإسقاط التاء إذا كان المعدود مذكورا، فإن لمْ يُذكر جاز الأمران» [1].

وقد نبَّه الشيخ على رواية مسلم الأخرى وهي: (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسةٍ).

وقد قال الإمام النووي معقبًا على ذلك: « وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ وَالْمُرَادُ بِرِوَايَةِ الْهَاءِ خَمْسَةُ أَرْكَانٍ أَوْ أَشْيَاءَ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَبِرِوَايَةِ حَذْفِ الْهَاءِ خَمْسُ خِصَالٍ أَوْ دَعَائِمَ أَوْ قَوَاعِدَ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ»[2].

وتعدد وجوه التأويل هذه تكون وفقًا لتعدد الروايات، وأرى لتعدد الروايات وجها آخر وهو التوسع بالمعنى، فلماذا لا يكون المقصود بها هو: الدعائم، والأشياء، والأركان، والخصال مجتمعةً معًا، فقد يردُ اللفظُ محتملًا لأمرين، وإنَّ الأمرين كليهما مرادان، وهذا غير ممتنع في اللغة كما يرى ذلك ابن جني[3]، والله تعالى أعلم.

عوارض الجملة الفعلية:

- العدول

تمتازُ العربيةُ بسمةٍ تعبيريةٍ عاليةٍ، فيمكنُ التعبيرُ عن المعنى الذي يقصده المتكلم بعدةِ صيغٍ وطرقٍ، ويتجلَّى الإعجازُ الرباني في دقة الصيغة التي تناسب المقام، ولمَّا كان

(١) النزهة البهية: ٤٥.
(٢) المنهاج: ١/ ١٧٨.
(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٤٢.

سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) أفصحُ من نطقَ بالضاد صاحب اللسان الزكي والكلام العذب، فقد تنوعت الأساليب في كلامه، ووضع كل لفظٍ في الموضع الذي يناسبه، وإذا كان القرآن الكريم قد حفل بالدراسات التي بينت دقة اختيار الألفاظ، فالحديث النبوي الشريف لم يخلُ من ذلك، وقد بين الشيخ العدول بين الصيغ، ومناسبة اللفظ للمقام الذي يقتضيه المعنى، وهو مقسمٌ على الآتي:

-العدول إلى الفعل المضارع:

من المعلوم عند النحويين أنَّ: الجملة الاسمية تدل على الثبوت، والجملة الفعلية على الحدوث والتجدد، قال الله تعالى: (يُخْرِجُ الحي مِنَ الميت وَمُخْرِجُ الميت مِنَ الحي ذلكم الله فأنى تُؤْفَكُونَ) فاستعمل الفعل مع الحي فقال: (يخرج) واستعمل الاسم مع الميت فقال: (مخرج) وذلك لأن أبرز صفات الحي الحركة والتجدد، فجاء معه بالصيغة الفعلية الدالة على الحركة والتجدد، ولأن الميت في حالة همود وسكون وثبات جاء معه بالصيغة الاسمية الدالة على الثبات[1]، والفعل المضارع على وجه الخصوص: يدل على الحال والاستقبال فقولنا: (هو يقرأ)، يدل على الحال، والاستقبال معًا[2]، وإذا اقترن الفعل المضارع بـ(أنْ) المصدرية الناصبة: فمعناها أنَّ الفعل للاستقبال، لأنَّ حروف النصب معناها لما لا يقع[3]، وليس هذه على إطلاقه[4].

وممَّا ورد في الحديث النبوي الشريف قوله (صلى الله عليه وسلم): «الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ

(١) ينظر: تفسير الكشاف: ٢/ ٤٧، وأسرار التعبير القرآني: (يخرج).
(٢) ينظر: المقتضب: ٢/ ٢، والمفصل في صنعة الاعراب: ٢/ ١٣٧، ومعاني النحو: ٣/ ٢٨٠.
(٣) ينظر: المقتضب: ٢/ ٨.
(٤) ينظر: معاني النحو: ٣/ ٢٨٢.

الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا...الخ»[1]، فقال الشيخُ شارحًا للحديث: «فإن قيل ما الحكمة في إيراد الأفعال المضارعة في الجواب حيث قال: الإسلام أن تشهد وتقيم الصلاة الخ...قلنا: بأنَّ إيراد الجواب بهذه الكيفية؛ لإفادة الاستمرار التجددي لكل من الأركان الإسلامية ففي التوحيد المطلوب الاستمرار الدائم مدة الحياة، وفي الصلاة دونه ثم في الصوم والزكاة دونها وقدم الصوم؛ لتعلقه بجميع المكلفين وآخر ما وجب في العمر مرَّة»[2].

فدخول (تشهدَ) وما عطف عليها منصوبة بـ(أنْ)، خلافًا لمن جعلها مرفوعة على الاستئناف[3]، ومعنى المضارع خلص للاستقبال، فمن يريد أن يدخل الإسلام أول عملٍ يقوم به الشهادة، وباقي الأركان على الترتيب الذي ذُكِر في الحديث الشريف.

وذكر الشيخ وجهًا آخرًا للمعنى في دلالته على الاستقبال، فذكر العدول من المصدر إلى الفعل المقرون بـ(أنْ) فقال: «فإن قيلَ: ما النكتةُ في العدول من المصدر الى الفعل المقروت بـ(أنْ)؟ أجيبَ: بأنَّ القصدَ من الجواب التعليم، وهو إنَّما يتعلَّقُ بالأمورِ المستقبلة، وقيلَ: إنَّ العدولَ عنْ المصدرِ المفيدِ للعلم إلى المضارعِ المقتضي للعملِ إماءً إلى أنَّهُ لا يكفي مجرد المعرفة، منْ غيرِ أنْ يخرجَ من القوةِ إلى الفعل»[4]. فبدلًا من أن يقولَ: (الإسلام شهادة ان لا اله إلله...الخ) قال: (أنْ تشهد أنْ لا الله إلَّا الله...الخ)، وهذا وفقًا للمقام والمعنى المراد بيانه.

---

(١) صحيح مسلم: ١/ ٣٦، كتاب: الايمان، باب: معرفة الإيمان والإسلام وعلامةِ الساعة، برقم: (٨).

(٢) النزهة البهية: ، ٣٧، وينظر شرح التفتازاني على الأحاديث الأربعين النووية: ٦٧.

(٣) ينظر: التعيين في شرح الأربعين: ٥٣.

(٤) ينظر: النزهة البهية: ٣٧.

-العدول من الماضي إلى المضارع:

قد يوضع المضارع موضع الماضي، لغرض يطلبه المقام، ويعد هذا العدول صيغة من صيغ البلغاء، قال السكاكي عنه: « وأنه طريق للبلغاء لا يعدلون عنه إذا اقتضى المقام سلوكه»[١]، ومن أشهر الدواعي لهذا العدول: هو استحضار صورة الحدث في الذهن كأنَّه مشاهد مرئي وقت الإخبار[٢]، ووردت هذه الصيغة في القرآن الكريم بقوله تعالى: (فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا في قوم لوط)[٣]، قال الزمخشري: قيل في يجادلنا: هو جوابٌ لَمَّا وإنَّما جيء به مضارعً لحكاية الحال، وقيل لرد الماضي الى معنى الاستقبال[٤]، والغرضُ من حكاية الحال الماضية استحضار الصورة أمام المتلقي، وهي وظيفة حيوية لا ينهض بأدائها غير الفعل المضارع بما يحمل من حركية وتجدد، وممَّا ورد عند شيخنا في هذا المقام، في قوله (صلى الله عليه وسلم): «مَنْ كانَ يُؤمنُ بالله واليومِ الآخرِ فلْيقُل خيْراً أو ليصمتْ...»[٥]، فقال الشيخ شارحًا للحديث: «فإن قيلَ: ما وجه التعبير بالمضارع دون الماضي، حيث لمْ يقلْ (مَنْ آمن بالله واليوم الآخر)...الخ أجيبَ: بأنَّ العدولَ إلى المضارع في الجمل المذكورة، لقصد الاستمرار للإيمان وتجدد أمثاله وقتًا فوقتًا»[٦].

- العدول من الأمر المضارع:

(١) مفتاح العلوم: ٢٤٧.
(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٤، ومعاني النحو: ٣/ ٣٢٩.
(٣) سورة هود، من الآية: ٧٤.
(٤) ينظر: تفسير الكشاف: ٤٩١.
(٥) صحيح البخاري: ٨/ ١٠٠، كتاب: الرقاق، باب: حفظ اللسان، برقم: ٦٤٧٥، وصحيح مسلم: ١/ ٦٨، كتاب: الإيمان، باب: الحث على إكرام الضيف، برقم: ٤٧.
(٦) النزهة البهية: ٩٦.

قال الله تعالى: (وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُوهُ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ)[1]، فَالْمَعْنَى: كَيْفَ لَا أَعْبُدُ مَنْ إِلَيْهِ رُجُوعِي وَإِنَّمَا عَدَلَ عَنْ: (وَإِلَيْهِ أَرْجِعُ) إِلَى: (وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) لِأَنَّهُ؛ دَاخِلٌ فِيهِمْ وَمَعَ ذَلِكَ أَفَادَ فَائِدَةً حَسَنَةً وَهِيَ تَنْبِيهُهُمْ عَلَى أَنَّهُ مِثْلَهُمْ فِي وُجُوبِ عِبَادَةِ من إليه الرجوع[2]، فعدل من فعل الأمر إلى المضارع، ومثله جاء في الحديث الشريف قوله (صلى الله عليه وسلم): « تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ... الخ»[3]، فقال الشيخ: «فإنْ قيلَ: ما وجه العدول عن صيغة الأمر إلى صيغة المضارع حيث قال: (تعبد الله)، ولمْ يقلْ: (أعبد الله)، أجيبَ: بأنَّ العدول تنبيهًا على أنَّ المأمور كأنَّه متسارع إلى الامتثال، وهو يخبر عنه إظهار للرغبة في وقوعه»[4]، فجعل هذا من باب العدول، وجاء في شرح المصابيح: أنَّ هذا أمر بصيغة الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف بتنزيله منزلةَ المصدر بـ (أن) المقدرة؛ أي: العمل الذي يدخلك الجنة: هو أن تعبد الله؛ أي: تطيعه في أوامره ونواهيه؛ لأنَّ العبادة هي الطاعة[5]، وعلى هذا التخريج فهي مثل قوله تعالى: (تؤمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)[6]، فقوله: (تؤمنون... وتجاهدون) لفظه لفظ الخبر، ومعناه الأمر كأنَّه قال: (آمنوا وجاهدوا)؛ ولذلك قال بعدها: (يغفر لكم) بالجزم؛ لأنَّها جواب الأمر[7]، وكذلك تدل عليه قراءة عبد الله بن

(١) سورة الأنعام، الآية: ٧٢.
(٢) ينظر: الاتقان: ٣/ ٢٨٩-٢٩٠.
(٣) سنن ابن ماجة: ٥/ ١١٦، أبواب: الفتن، باب: كف اللسان في الفتنة، وسنن الترمذي: ٥/ ١١، أبواب الإيمان، باب: ما جاء في حرمة الصلاة.
(٤) النزهة البهية: ١٧٤.
(٥) ينظر: شرح المصابيح: ١/ ٦٣.
(٦) سورة الصف، من الآية: ١١.
(٧) ينظر: النكت في القرآن الكريم: ٤٩٢، وتفسير الكشاف: ١١٠٤.

مسعود(رحمه الله): (آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا) [١]، أمَّا على تخريج الشيخ، فلمْ أقف على أحد من الشراح الذين ذكروا هذا المعنى في الحديث، وهو خلاف ما ذكره محقق الكتاب من وجوده في مرقاة المفاتيح، فلم أقف عليه[٢].

-تطابق الفعل مع فاعله:

يؤكد النحويون على وجوب تطابق الفعل مع فاعله فالفعل لا يأخذ إلا فاعلًا واحدًا، فضلًا عن أنَّ الفعل مدلوله جنس[٣]؛ أي: أنّ لا عبرة إلى عدد مرات حدوث الفعل، والتثنية، والجمع إنَّمَا هي لمختلف ولذلك وجب ألّا يثنى الفعل، ولا يجمع؛ لأنَّها من شرط المختلف لا من شرط المؤتلف[٤]، ولهذا أوجب النحويون إفراد الفعل وإنْ كان فاعله مثنى أو مجموعًا، خلافًا لظاهرة تأنيث الفاعل، فإذا أُسندَ الفعل إلى ظاهر مثنى، أو جمع وجب تجريده من علامة التثنية، أو الجمع فحكمه مع المثنى والجمع كحكمه مع المفرد، فيقولون: (قام الرجلان)، و(قام المحمدون)، و(قامت النساءُ)، كما يقولون: (قامَ الرجلُ)، و(قامَ محمدٌ)، و(قامت المرأة)[٥].

وإذا جاء شيءٌ على هذه اللغة -تطابق الفعل وفاعله إفرادًا، وتثنية، وجمعًا، لغة (أكلوني البراغيث)- عدوه شاذًا، ففيها: «يأتون بالألف مع المثنى، وبالواو مع جمع المذكر، وبالنون مع جمع المؤنث فيقولون: (قاما أخواك)، و(قاموا إخوتك)، و(قمن أخواتك)...»[٦]، وطلائع هذه اللغة قد أشار إليها سيبويه بقوله: «واعلم أنَّ من العرب

(١) ينظر: البحر المحيط: ١٠/ ١٦٧.
(٢) ينظر: النزهة البهية: ١٧٤، هامش المحقق.
(٣) ينظر: الأشباه والنظائر: ١/ ٢٦٨ -٢٦٩.
(٤) ينظر: المقتضب: ٤/ ٥٤ .
(٥) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٩٨، وشرح ابن عقيل:١/ ٤٢٥، وهمع الهوامع:١/ ٥١٣.
(٦) الدرر اللوامع: ١/ ٣٥٦ .

من يقول: (ضربوني قومك)، و(ضرباني أخواك)، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: قالتْ، فكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة»[1]. ولو جاءت هذه العبارة على لغة عامة العرب لكان ينبغي أن يقال: (أكلتني البراغيث)، أو (أكلني البراغيث) من دون واو الجماعة[2]، ولعلّ غرابة هذا الاسم وطرافته جعلهم يختارونه لقبًا على هذه اللهجة واللغة.

وقد عزا النحويون (لغة أكلوني البراغيث) إلى طيِّئ، ومنهم من عزاها إلى أزد شنوءة[3]، ونسبها الصفار إلى بني الحارث بن كعب[4]، وقد وصفها سيبويه أنَّها لغة قليلة[5].

وممَّا ورد عن الشيخ في هذا المقام: -قوله شارحًا لحديث النبي (صلى الله عليه وسلم): «...وإنْ أفتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَوْكَ»[6]،- «فإنْ قيل: لِمَ وحدَّ الفعل أولًا، وجمع ثانيًا؟... فالجواب: أنَّ توحيد الفعل في الأول؛ لأنَّه رفع الظاهر بخلاف الثاني، والأصل في الفاعل، فلا يجوز أفتوك الناس، وأمَّا (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)[7]، (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنهُمْ)[8]، فمن باب البدل من الضمير لا من باب تعدد الفاعل؛ لامتناعه

(١) الكتاب: ١/ ٢٢٦ .
(٢) ينظر: شرح الاشموني: ٢/ ٤٦ .
(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ١٠٠، و مغني اللبيب: ٢/ ٤٢١، وهمع الهوامع: ١/ ٥١٤ .
(٤) ينظر: الجنى الداني: ١٧٠، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٢٧.
(٥) ينظر: الكتاب: ٢/ ٤٠ .
(٦) مسند الإمام الدارمي: ٢/ ٨٣٢، ومن كتاب السير، باب: دع ما يربك إلى ما لا يريبك. برقم: ٢٥٥٢.
(٧) سورة الأنبياء، من الآية: ٣.
(٨) سورة المائدة، من الآية: ٧١.

إلَّا في لغة (أكلوني البراغيث)، وهي شاذة»[١]، وهو بقوله هذا موافق لبعض شرَّاح الأربعين النووية[٢].

ولعلَّ الشيخ -رحمه الله- والشرَّاح من قبله، وبعض النحويين، لم يوافقوا إمام النحاة ابن مالك -رحمه الله- الذي استشهد بقوله (صلى الله عليه وسلم) «يتعاقبونَ فيكُم: ملائكةٌ باللَّيلِ، وملائكةٌ بالنهارِ»[٣]، فهذا الحديث أحدث صدى واسعًا في البحوث النحويةِ قديمًا وحديثًا، وحتى صار ابن مالك يسميها لغة (يتعاقبون)، بدلًا من (أكلوني البراغيث)[٤]، وتبعه الرضي في ذلك[٥].

وجعلها ابن الناظم في مقابل اللغة المشهورة وإن كانتْ أقل ورودًا منها[٦]، فلم يكن الاستعمال الآخر في حديث الأربعين، ولا في حديث الصحيحين بدعًا كما يزعمون، وإنَّما هي لغة قبيلة من العرب أو أكثر، وقد أورد من الأدلة والردود على النحاة في هذا الباب شيخنا الدكتور محمد ضاري -رحمه الله- ما يضيق بها مقامنا هذا فليرجع إليه[٧]، والذي يتبين لي في هذا الموضع: أنَّه من الظلم والجور وصف لغة من لغات العرب بأنها شاذة، خصوصًا ورودها في الحديث الشريف الذي يعدُ أصلًا من أصول العربية.

---

(١) النزهة البهية: ١٥٣.

(٢) ينظر: التعيين في شرح الأربعين للطوفي: ٢١٠، والمعين على تفهم الأربعين: ٣٣٠.

(٣) صحيح البخاري: ١/ ١١٥، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: فضل صلاتي الصبح والعصر، برقم: ٥٥٥، وصحيح مسلم: كتاب المساجد، باب: فضل صلاتي الصبح والعصر، برقم: ٦٣٢.

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد: ٤٤.

(٥) نقلًا عن السيوطي، ينظر: عقود الزبرجد: ٣/ ٣٠.

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ١٥٩.

(٧) ينظر: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ٩٢-٩٥.

الخاتمة

- اعتنى الشارح بشرحه للكتاب -عناية فائقة- وأغلب توجيهاته في الشرح موافقةٌ لما ذكره قبله بقية الشرَّاح، وقد يزيد تفصيلًا عنهم في بعض المواضع.
- سلكَ طريقةً جديدةً في الشرحِ، وهي طريقةُ الافتراضِ في السؤالِ والجوابِ، فيفترضُ أنَّ سائلًا يسأل وهو يجيبُ على سؤالِه، وذكرَ مسائلِ العربيةِ عن كلِ مسألةٍ على نحو واضحٍ دون تعقيد.
- أدرك الشارح في شرحه أهمية الإعراب والمعنى والعلاقة بينهما في طريقة عرض القواعد والتفسير فوظفَّها في فهم المعنى المراد من التوجيه النحوي لكلام النبي (صلى الله عليه وسلم).
- اعتنى بالمسائل النحوية -عنايةً خاصَّةً- فأعراب الغامض منها وبيَّن الأوجه الإعرابية فيها، وكان يفصِّلُ في بعض المواضع، ويذكر معها الترجيح.
- بيان الأوجه الإعرابية أعقبها التوضيح الدلالي لبعض الأوجه في بيان الأحكام الشرعية، سواءً أكان بالتصريح أم بالتلميح أم بالإشارة.، فكان حريصًا على بيان مراد الشرع والتمسُّك بصحة المعنى وسلامة الإعراب، وهذه أصولٌ كليَّةٌ سار عليها الشيخ في شرحه.
- تنوَّعت عنده الظواهر التأويلية المتمثلة بالحذف والذكر والتضمين، وهي ميدانٌ خصبٌ في فكِّ رموز المعاني التي عجزت عن سبر أغوارها والإحاطة بأسرارها الأدوات الأخرى وهي من الأمور المهمة في التراكيب النَّحوية.
- نجدُ أنَّ الشارح قد وظَّفَ جميع الاساليب النَّحوية والدلاليَّة في توضيح المقاصد الشرعيَّة التي أرادها النبي (صلى الله عليه وسلم).

المصادر والمراجع

١. الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٣٩٤هـ-١٩٧٤ م.

٢. الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي جمع ودراسة الدكتور محمد عبد الله بن حمد السيف دار التدمرية د.ت.

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/ ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٤. الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، عبد العزيز عبد الله السلمي، تحقيق رمزي بن سعيد الدين دمشقية، دار البشائر الاسلامية بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٨ه.

٥. الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، لبنان، ط/ ٣: ٢٠١١م.

٦. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، ط/ ١: ١٤٠٥ه، ١٩٨٥م.

٧. إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

٨. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٩. الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (ت: ٧٧٣ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط/ ١: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.عقود الزبرجد

١٠. ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، المسماة (الخلاصة في النحو)، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز العيوني، دار المنهاج.

١١. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ط/ ١: ١٤١٣هـ - ١٩٩١م. أنظمة الربط في العربية

١٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٣. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت: ٣٣٧ هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس - بيروت، ط/ ٥، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

١٤. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت: ١٤٢٠ه.

١٥ . البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، القاهرة/ مصر، ط١، ١٣٧٦ه/ ١٩٥٧م.

١٦ . البغداديون أخبارهم ومجالسهم، إبراهيم بن عبد الغني بن محمد الدروبي البغدادي (ت١٣٧٨ه)، مراجعة أسامة ناصر النقشبندي، دار الشؤون الثقافية، العامة-بغداد الطبعة الثانية: ٢٠٠١م.

١٧ . التبيان في اعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م.

١٨ . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك(ت٦٧٢ه)، مطبعة الميرية، مكة المكرمة/ السعودية، ط١، ١٣١٩ه.

١٩ . التصريح بمضمون التوضيح في النحو أو شرح التصريح على التوضيح ،خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط/ ١: ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٠ . التضام والتعاقب في الفكر النحوي، د. نادية رمضان النجار، مجلة علوم اللغة، المجلد (٣)، العدد(٤)، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة/ مصر، ٢٠٠٠م.

٢١ . التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، ط/ ١ ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٢٢ . التعيين في شرح الأربعين، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (ت٧١٦ه)، تحقيق: أحمد حَاج محمّد عثمان، مؤسسة الريان،

بيروت/ لبنان، المكتبَة المكيّة (مكّة/ السعودية، ط١، ١٤١٩ه/ ١٩٩٨م.

٢٣. تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت: ٥٣٨ه)، اعتنى به وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة: لبنان-بيروت، ط/ ٣: ١٤٣٠ه-٢٠٠٩م.

٢٤. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (شرح التسهيل)، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط/ ١: ١٤٢٨هـ.

٢٥. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ومجموعة من المحققين، الدار المصرية، ط/ ١، ١٣٩٦ = ١٩٧٦م.

٢٦. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي-القاهرة-، ط/ ١: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٢٧. الجامع لأحكام القرآن

٢٨. الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور: عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، دار الشروق - بيروت، ط/ ٤، ١٤٠١هـ.

٢٩. الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، الدكتور محمَّد ضاري حمادي، منشورات اللجنة الوطنية بمطلع القرن الخامس عشر الهجري،

العراق-بغداد، الطبعة الأولى: ١٤٠٢ه-١٩٨٢م.
٣٠. خصائص التعبير النبوي في كتاب اللامع الصبيح للبرماوي (ت٨٣١ه)، الدكتور عمر حسن رشيد، دار غيداء للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى: ٢٠٢١م.
٣١. الخصائص: صنعه أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ه)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، دون تاريخ.
٣٢. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، دون تاريخ.
٣٣. الدرس النحوي في شرح الإمام العيني، الدكتور قحطان عدنان عبد الواحد الصميدعي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السني، الطبعة الأولى: ٢٠١٥م.
٣٤. دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ط/ ٣: ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٣٥. ديوان أبي نواس برواية الصُّلي، تحقيق: الدكتور بَهجت عبد الغفور الحديثي، دار الكتب الوطنية،- أبو ضبي- المجمع الثقافي، دون تاريخ.
٣٦. ديوان خداش
٣٧. رصف المباني في شرح حروف المعاني، الإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢ه)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق/ سورية، ط٣، ١٤٢٣ه/ ٢٠٠٢م.
٣٨. الزهر اللطيف في مسالك التأليف، للشيخ: قاسم بن أحمد القيسي الحنفي (ت: ١٣٧٥ه) اعتنى به وقدَّم له الدكتور يوسف خلف محل، دار الفتح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٤٢ه-٢٠٢١م.

٣٩. السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، ط/ ٢: ١٤٠٠ه.

٤٠. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل، وشارك في التحقيق: أحمد رشدي شحاته عامر، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط/ ١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٤١. السنن الكبرى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى ، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

٤٢. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط/ ١: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٤٣. شرح الأربعين النووية لأبن العثيمين شرح الأربعين النووية، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، (ت: ١٤٢١هـ)، دار الثريا للنشر والتوزيع، د.ت.

٤٤. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (لأربعة آلاف شاهد شعري)، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط/ ١: ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م.

٤٥. شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي(٧٤٣ه)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة-الرياض/ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧ه/ ١٩٩٧م.

٤٦. شرح ألفية ابن مالك، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق

إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط/ ١: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٤٧. شرح الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦ه)، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، (د.ط)، ١٣٩٥ه/ ١٩٧٥م.

٤٨. شرح اللُّمع، صنفه ابن برهان العُكْبَري، الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (ت: ٤٥٦ه)، تحقيق: الدكتور فائز فارس، السلسة التراثية، ط/ ١: الكويت- ١٤٠٤ه-١٩٨٤م.

٤٩. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/ ١: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٥٠. شرح جُمَل الزجَّاجِّي، أي الحسن عليّ بن مؤمن بن محمَّد بن علي ابن عصفور الأشبيلي (ت: ٦٦٩ه)، قدَّمَ لهُ ووضع هوامشهُ وفهَارسهُ فوَّاز الشعَّار، إشراف: الدكتورا ميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط/ ١: ١٤١٩ه-١٩٩٨م.

٥١. شرح سنن ابن ماجة شرح سنن ابن ماجه، وهي في ثلاثة شروح، «مصباح الزجاجة» للسيوطي (ت ٩١١ هـ)، وإنجاح الحاجة» لمحمد عبد الغني المجددي الحنفي (ت ١٢٩٦ هـ)، و«ما يليق من حل اللغات وشرح المشكلات» لفخر الحسن بن عبد الرحمن الحنفي الكنكوهي (١٣١٥ هـ)، كتب خانة، كراتشي،د.ت.

٥٢. شرح صحيح مسلم للنووي

٥٣. شرح مصابيح السنة للإمام البغوي، محمَّدُ بنُ عزِّ الدِّينِ عبدِ اللطيف بنِ عبد العزيز، الحنفيُّ، المشهور بـ ابن المَلَك (ت: ٨٥٤ هـ)، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، إدارة الثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى: ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

٥٤. شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، ط/ ١: ١٤٠٥ه.

٥٥. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط/ ٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٦. صحيح البخاري (جامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦ه)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط/ ١: ١٤٢٢هـ.

٥٧. صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط/ ١: ١٤١٢ه-١٩٩١م.

٥٨. ضوابط الفكر النحوي، د. محمد عبد الفتاح الخطيب، تقديم: أ. د. عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة/ مصر، ط١، ١٤٢٧ه/ ٢٠٠٦م.

٥٩. طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب ٥٠)، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت: ٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد

أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط/ ٢.
٦٠. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الإمام بدر الدين العيني (ت٨٥٥ه)، ضبطه: عبدالله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠١م.
٦١. العين، لابي عبدالرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي (ت: ١٧٥)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٤م.
٦٢. الفتح المبين بشرح الأربعين، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (ت٩٧٤ هـ) عني به:أحمد جاسم محمد المحمد، قصي محمد نورس الحلاق، أبو حمزة أنور بن أبي بكر الشيخي الدّاغستاني، دار المنهاج، جدة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨ م.
٦٣. فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت: ٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط/ ١: ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
٦٤. الفكر اللغوي الجديد، د. تمام حسّان، دار الكتب، القاهرة/ مصر، ط١، ٢٠١١م.
٦٥. الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون الخانجي، القاهرة/ مصر، ط٤، ١٤٢٥ه/ ٢٠٠٤م.
٦٦. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٩ه–١٩٩٨م.
٦٧. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (ت٧٨٦ه)، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ط٢،

١٤٠١ه/ ١٩٨١م.

٦٨. لب الألباب: محمد بن صالح السُّهْرَوَرْدي (ت: ١٣٧٦)، مطبعة المعارف بغداد، الطبعة الأولى: ١٣٥١ه، ١٩٣٣م.

٦٩. اللباب في علل البناء والإعراب، محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق/ سوريا، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٧٠. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الأفريقي (ت: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط/ ٣: ١٤١٤ه.ـ

٧١. اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان عمر، عالم الكتب، ط/ ٥، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٧٢. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت، دون تاريخ.

٧٣. لوامع الأنوار البهية في مشيخة واسانيد مفتي الديار العراقية، جمعه واعتنى به: السيد علي بن محمد الحسني السامرائي، دار الإبداع-تكريت، الطبعة الثانية: ٢٠٢٠م.

٧٤. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى - القاهرة: ١٣٨١ه.

٧٥. المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية ﷺ من صحيح الإمام البخاري، شمس الدين محمد بن عمر بن أحمد السفيري الشافعي (ت ٩٥٦ه)، حققه وخرج أحاديثه: أحمد فتحي عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٧٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف:

د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط/ ١: ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
٧٧. مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل ابن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت٢٥٥ه)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض/ السعودية، ط١، ١٤١٢ه/ ٢٠٠٠م.
٧٨. مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، د.عبدالله بن حمد الخثران، هجر للطباعة والنشر، القاهرة/ مصر، ط١، ١٤١١ه/ ١٩٩٠م.
٧٩. معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني(ت٣٨٤ه)، تحقيق: عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة/ السعودية، ط١، ١٤٠١ه/ ١٩٨١م.
٨٠. المعين على تفهم الأربعين، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت٨٠٤ه)، دراسة وتحقيق: الدكتور دغش بن شبيب العجمي، مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع، حولي/ الكويت، ط١، ١٤٣٣ه/ ٢٠١٢م.
٨١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط/ ٦، ١٩٨٥م.
٨٢. المفاتيح في شرح المصابيح، الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزَّيْدَانيُّ الكوفي الضَّريرُ الشِّيرازيُّ الحَنَفيُّ المشهورُ بالمُظْهِري (ت٧٢٧ه)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية/ وزارة الأوقاف الكويتية، ط١، ١٤٣٣ه/ ٢٠١٢م.
٨٣. مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت: ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار

الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/ ٢: ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٨٤. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط/ ١: ١٩٩٣م.

٨٥. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت٣٩٥ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت/ لبنان، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٨٦. المقتصد في شرح الايضاح، عبدالقادر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

٨٧. المُقَرِّب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩ه)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف، ط/ ١: ١٣٩٢ه- ١٩٧٢م.

٨٨. من نحو المباني إلى نحو المعاني بحث في الجملة وأركانها، د. محمد طاهر الحمصي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق/ سوريا، ط١، ١٤٢٤ه/ ٢٠٠٣م.

٨٩. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت/ لبنان، ط١، ١٣٤٧ه/ ١٩٢٩م.

٩٠. موضح أوهام الجمع والتفريق: أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة – بيروت، ط/ ١، ١٤٠٧ هـ.

٩١. نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، الدكتور مصطفى حميدة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت/ لبنان، ط١، ١٩٩٧م.

٩٢. النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني، أبو الحسن (المتوفى: ٤٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: د.

عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٩٣. الهداية في النحو، لجنة من المجمع العلمي الإسلامي، المنير للطباعة والنشر، إيران، ط٢٠، ١٩٩٢م.

٩٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: الامام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: احمد شمس الدين، دَارُ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ– بَيْرُوْت، لبنان، ط/ ١، ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.

المجلات:

١– أجوبة على مسائل سألها الإمام النووي من ألفاظ الحديث: للإمام جمال الدين بن مالك النحوي (ت: ٦٧٢)، تحقيق الدكتور يوسف خلف محل، مجلة الحكمة، العدد الثلاثون، ١٤٢٦هـ.

٢– المعنى وبناء القواعد النحوية محمود حسن الجاسم، مجلة جامعة دمشق الجلد الخامس والعشرون، العدد الأول والثاني ٢٠٠٣م.